الاعْتِذَاراتُ النَّحْوِيَّةُ في المَجْرُوْرَاتِ عِنْدَ الشَّاطِبِيّ (ت٧٩٠هـ)

Grammatical apologies in the accusatives of al-Shatby

أ.م.د. بشرى عبدالرزاق العذاريّ

الجامعة المُسْتَنْصِرِيَّة/كُلِّيَّة التَّرْبِيَّة

Assist Prof. Bushra Abdul Razzaq Aledhary

Mustansiriya University-College of Education

م. م. سَعد عَبد الكَريم شَمخي

الجامعة المُسْتَنْصِرِيَّة/كُلِّيَّة التَّرْبِيَّة

Assist. Lec. Saad Abdul Karim Shamkhi

Mustansiriya University-College of Education

E:mail

المستخلص :

يَتَنَاوَلُ هذا البَحْثُ مَوْضُوْعَاً مُهِمَّاً من مَواضِيْعِ الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ، أَلَا وَهو(المَجْرُوْرَات) بِأَنْوَاعِهِ الثَّلاثَة:- حُرُوْفِ الجَرّ، والإِضَافَةِ، والإِضَافَةِ الى يَاءِ المُتَكَلِّمِ.

إِذْ يَعْرِضُ البَحْثُ أَحْكَامَ هذه المَجْرُوْرَاتِ وَعَمَلَها، ووَظَائِفَها، وَمَعَانِيْها، من خِلالِ ما ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ من تَفَاصِيْلَ في هذا البَابِ.

وَمن هَؤُلاءِ العُلَمَاءِ الإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى – الَّذي شَرَحَ مُفَصَّلاً أَحْكَامَ هذه المَجْرُوْرَاتِ في كِتَابِهِ (المَقَاصِد الشَّافِيَة)، وهو شَرْحٌ لأَلْفِيَّةِ الإِمَامِ ابنِ مالكٍ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى –.

إِذْ وَقَفَ فيهِ على ما ذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ في أَلْفِيَّتِهِ فِيْما يَخُصُّ مَدَارَ بَحْثِنا، وَفَصَّلَ القَوْلَ فِيْهِ، وَبَيَّنَ ما يَجِبُ بَيَانُهُ، واعْتَرَضَ عَلَيْهِ في مَوَاضِعَ عِدَّةٍ، وأَشْكَلَ على النَّاظِمِ في مَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ.

وَلَم يَكْتَفِ بِذَلِكَ بالاعْتِرَاضِ عَلَيْهِ فَحَسَب، بَلْ أَرْدَفَ هذا الاعْتِرَاضَ بِالاعْتِذَارِ النَّحْوِيّ عنْ هذا الاعْتِرَاضِ، فَهذه الاعْتِذَارَاتُ النَّحْوِيَّةُ كَانَتْ تَوْضِيْحَاً، وإِزَالَةَ غُمُوْضٍ وَلَبْسٍ قَدْ يُفْهَمُ منْ كَلامِ النَّاظِمِ على نَحْوٍ غَيْرِ دَقِيْقٍ وَجَلِيٍّ.

فَجَاءَ اعْتِذَارُ الإِمَامِ الشَّاطِبِيّ لِيُبَيّنَ مَقْصَدَ النَّاظِمِ، وَتِبْيَانَ ما رَآهُ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ بِالحُجَجِ والأَدِلَّةِ؛ لِيُزِيْلَ الغُمُوْضَ عنْ كَلامِ المُصَنِّفِ.

الكلمات المفتاحية: النَّاظِم، الشَّاطِبِيّ، الإِشْكَال، اعْتَذَرَ، الحَدّ، قَوْل.

Abstract:

This research deals with an important subject of grammatical studies ،which is (Al-Mujarrat) with its three types of: (Horoof Aljar, prepositions), (al-Edafa, addition) and (al-Edafa ela Yaa al-Mutakhlim, addition to the first person pronoun). As the research presents the rulings and practices of these major majrurats ،their functions ، and their meanings ،through what scholars have mentioned in this chapter.

And among these scholars ،the Imam Al -Shatby - may God have mercy on him - who explained a detail of the rulings of these goods in his book (Al-Muqasad Al -Shafi).

When he identifies in it what Ibn Malik mentioned in his millennium regarding the course of our research ،and he detailed the saying in it ،and he clarified what It must be explained ،objected to in several places ،and challenged the organizer on various issues.

He not only objected to that ،but added this objection with a grammatical apology for this. The objection ،these grammatical apologies were clarification ،removing ambiguity and ambiguity that could be understood from the words of an eloquent.

The apology of Imam al-Shatibi came to clarify the intention of the regulator ،and to clarify what he saw. To remove ambiguity from the words of the compiler.

***Key Words**: Nazem، Shatby، Ichkal، Apologize، Hadd، Say.*

المقدّمة:-

الحَمدُ للَّهِ رَبِّ العالَمِيْن، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَشْرَفِ الأَنْبِيَاءِ والمُرْسَلِيْنِ مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ الطَّيِّبِيْنَ الطَّاهِرِيْنَ، وأَصْحَابِهِ المُنْتَجَبِيْنَ:-

كانتِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ وَما زَالَتْ مَوْضِعَ عِنَايَةِ واهْتِمامِ البَاحِثِيْنَ والدَّارِسِيْنَ، نَظَرَاً لِكونِها لُغَةَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَقد دَفَعَهُم هذا السَّببُ الى الغَوْصِ في أَسْرَارِ هذه اللُّغَةِ، وَمَعْرِفَةِ أَسْرَارِها وَخَبَايَاها، من أَجْلِ الوُقُوفِ على بَلاغَتِها، ومدى إِعْجَازِها، وَفَصَاحَتِها، حِرْصَاً على منَ الباحِثِيْنَ على التَّمَسُّكِ بِذَلكَ الإِرْثِ اللُّغَويّ الَّذي ارْتَبَطَ اسْمُهُ بالقُرْآنِ الكَرِيْمِ، لذا فقد قامَ الباحِثُونَ على مَرِّ السِّنِيْنَ والأَعْوامِ – يَدْفَعُهُم حُبُّهُم وعُشْقُهُم للُغَتِهم العَرَبِيَّةِ الَّتي كانُوا يَرَونَ فيها هَوَيَّتَهُمُ العَرَبِيَّةَ، وانْتِمائِهم الرُّوْحي، وحِرْصَاً منهُم في الحِفَاظِ على هذا المَوْرُوْثِ منَ الضَّيَاعِ – بالكَثِيْرِ منَ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ في شَتَّى حُقُولِ اللُّغَةِ، وأَبْوابِها المُخْتَلِفَةِ، وَكَتَبُوا الكَثِيْرَ منَ البُحُوْثِ الَّتِي أَسْهَمَتْ في تَطْوِيْرِ مَكانَةِ، وزِيَادَةِ الثَّرْوَةِ اللُّغَوِيَّةِ للمَكْتَبَةِ العَرَبِيَّة.

وهذا البَحْثُ هو واحِدٌ من تلكَ البُحُوْثِ الَّتي كُتِبَتْ، أَضَعَهُ بينَ يَدي القَارِئِ خِدْمَةً لِلُّغَتِنا الأُمِّ، وإِثْرَاءَ المَكْتَبَةِ بِكُلِّ ما هو جديدٌ في مَيْدانِ الدِّرَاسَةِ اللُّغَوِيَّةِ.

وقد دَفَعَني الى اخْتِيَارِ هذا المَوْضُوْعِ جُمْلَةً منَ الأَسْبَابِ، يَقِفُ في مُقَدَّمَتِها حَدَاثَةُ المَوْضُوْعِ، فهذا المَوْضُوْعُ يُعَدُّ منَ المَوْضُوْعاتِ النَّادِرَةِ الَّتي لمْ تَرَ النُّوْرَ قَطُّ، ولَسْتُ مُبَالِغَاً في ذلكَ.

ومنَ الأَسْبَابِ الأُخْرَى هو إِغْفَالُ العُلَماءِ القُدَامى لهذا المَوْضُوعِ، على الرَّغْمِ من وُجُوْدِ لَفْظَةِ(الاعْتِذَار) و(العُذْرِ) في مُصَنَّفَاتِهِم، فالعُلَمَاءُ لم يَلْتَفِتُوا الى مَدْلُوْلاتِ هذه اللَّفْظَةِ الَّتي زَخَرَتْ بها مُصَنَّفَاتُهُم، ولم يَقِفُوا على خَفَايا هذه الأَلْفَاظِ، وأَهَمِّيَتِها، وَما تَحْمِلُهُ من مَعَانٍ تَفْعَلُ فِعْلَها في كَثِيْرٍ منَ الآرَاءِ والمُعَادَلاتِ النَّحْوِيَّةِ في ثَنَايَاها، بل بَقى فِكْرُهُم مُنْحَصِرَاً في ذِكْرِ الخِلافَاتِ النَّحْوِيَّةِ بينَ العُلَمَاءِ والمَذَاهِبِ، وَذِكْرِ الحُجَجِ والآرَاءِ الَّتِي يَذْهَبُ إِلَيْها كُلُّ فَرِيْقٍ.

ومنَ الأَسْبَابِ الأُخْرَى أَيْضَاً أَنَّ مُصْطَلَحَ(الاعْتِذَار) لم يَلْقَ الاهْتِمَامَ والعِنَايَةَ من لَدُنِ النَّحْوِيِّيْنَ القُدَامَى، كَغَيْرِهِ منَ المُصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ الأُخْرَى، فَكَانُوا يَمُرُّوْنَ عَلَيْهِ أَحْيَانَاً قَلِيْلَةً جِدَّاً مُرُوْرَاً سَرِيْعَاً، دُوْنَ أَيِّ اعْتِبَارٍ

لِما هِيَّةِ هذا المُصْطَلَحِ(العُذْر) و(الاعْتِذَار)، قِيَاساً الى مُصْطَلَحاتِ النَّحْوِ الأُخْرَى، كالأَوْلى، والآرْجَحِ، والأَشْهَرِ، فَضْلاً عن الأَهَمِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ لهذا المُصْطَلَحِ، وهو ما لَهُ عِلاقَةٌ بالسَّبِبِ أَعْلاه.

ومنَ الأَسْبَابِ الأُخْرَى ما لاحَظَهُ البَاحِثُ من أَنَّ مُصْطَلَحَ(الاعْتِذَار النَّحْوِي) يُعَدُّ المُصْطَلَحَ الوَحِيْدَ – على حَسَب عِلْمِي – الَّذي لهُ مُرَادَفَاتٌ من الأَلْفَاظِ، وَمُؤَدَّاهُ واحِدٌ، وهو(الاعْتِذَار) و(العُذْر)، فَمُصَنَّفَاتُ العُلَمَاءِ قد اشْتَمَلَتْ على مَجْمُوْعَةٍ كَثِيْرَةٍ منَ الأَلْفَاظِ من قَبِيْلِ(التَّسَامُح في العِبَارَة) و(المُسَامَحَة) و(اغْتَفَر)، وغَيْرِ ذلكَ، لكِنَّهُم لم يَقِفُوا على مَدْلُوْلاتِ هذه الأَلْفَاظِ، وَمَوَارِدِ مَجِيْئِها بِما يُلائِمُ طَبِيْعَةَ الكَلامِ، فَأَطْلَقُوا الأَلْفَاظِ دُوْنَ الوُقُوْفِ على مَدْلُوْلاتِها.

أَضِفْ الى ذلكَ مُتْعَةَ البَحْثِ عن كُلِّ ما هو جَدِيْدٌ وَمُمْتِعٌ في الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ، وإِضَافَةِ رَصِيْدٍ نَحْوِيٍّ جَدِيْدٍ يُضَافُ إلى ما هو مَوْجُوْدٌ في فَهْرَسِ اللُّغَةِ.

لِذا يُمْكِنُ القَوْلُ إِنَّ الاعْتِذَارَ النَّحْوِيَّ يَبْقَى أُسْلُوْباً نَحْوِيَّاً يُدَافِعُ به عنِ النَّحْوِيِّيْنَ، يَذْكِرُ آرَاءَهُمْ، وَيَزِيْلُ عَنْها الغُمُوْضَ واللَّبْسَ والشَّغَبَ عن الكَثِيْرِ من الآرَاءِ والأَفْكَارِ اللُّغَوِيَّةِ عامةً، والنَّحْوِيَّة خاصَّةً، تِلْكَ الأَفْكَارُ والآرَاءُ الَّتِي يَقُولُ بِها أَحَدُ العُلَمَاءِ قد تُفْهَمُ مِنْهُ وَتُفَسَّرُ بِصُوْرَةٍ غِيْرِ صَحِيْحَةٍ، فَيَأْتِي دَوْرُ الاعْتِذَارِ النَّحْوِيِّ فَيُزِيْلُ الغُمُوْضَ والشُّبُهَاتِ عنْ تِلْكَ الآرَاءِ، وَيَضَعُ اليَقِيْنَ في تِلْكَ المَسَائِلِ، وَيَحِلُّهُ مَحَلَّ الشَّكِّ والرُّجْحَانِ، فَضْلاً عن التَّأْكِيْدِ على مِصْدَاقِيَّةِ النَّحْوِيِّ المُعْتَذِرِ مِنْهُ، وَبَيَانِ صِحَّةِ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ في حُدُوْدِ الأُصُولِ والمَقَايِيْسِ النَّحْوِيَّةِ، وإِزَالَةِ ما كانَ عَالِقَاً في الأَذْهَانِ من خَطَأٍ فِكْرَةٍ، أَو ضَعْفِ رَأْيٍ قد يَظُنُّ المُتَلَقِّيُّ أَنَّهُ قد صَدَرَ عَنْهُ – العَالم المُعْتَذِر عَنْه – فَيَأْتِي دَوْرُ الاعْتِذَارِ النَّحْوِيِّ فَيُجْلِي حَقِيْقَةَ مَقْصَدِ العَالِمِ المُعْتَذِرِ عَنْهُ، وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَيُوَضِّحُ مَطْلَبَهُ في المَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ حَتَّى تَكُوْنَ مَقْبُوْلَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ المَأْخَذُ والإِشْكَالُ يَدُوْرُ حَوْلَها.

وَفَّقَنا اللَّهُ لِخِدْمَةِ لُغَةِ كِتَابِهِ الكَرِيْمِ، وَجَعَلَنا من المُحَافِظِيْنَ على تُرَاثِنَا اللُّغَوِيِّ الأَصِيلِ، وَنَسْأَلُهُ أَنْ يُوَفِّقُنا مُسْتَقْبَلاً بِالمَزِيْدِ منَ الدِّرَاسَاتِ والبُحُوْثِ خِدْمَةً لِلُغَةِ الضَّادِ. آمِيـْنَ رَبَّ العَـالَمِيْـــنَ .

الاعْتِذَاراتُ النَّحْوِيَّةُ في المَجْرُوْرَاتِ عِنْدَ الشَّاطِبِيِّ

الاعْتِذَارُ لُغةً واصْطِلاحاً:-

زَخَرَتِ المُعْجَماتُ بِمعانٍ عِدَّةٍ لهذه المُفْرَدَةِ شَأْنُها شَأْنُ بَقِيَّةِ المُفْرَداتِ اللُّغَوِيَّةِ العَرَبِيَّةِ، فقد ضَمَّتْ هذه المُعْجَمَاتُ الشَّيءَ الكَثِيْرَ لهذه المُفْرَدَةِ، وَبَذَلَ المُؤَلِّفُونَ لهذه المُصَنَّفاتِ الجُهْدَ الأَكْبَرَ في اسْتِقْصاءِ وَجَمْعِ المادَةِ الوافِيَةِ لهذه المُفْرَدَةِ، وَلَسْتُ في مَحَلِّ ذِكْرِ كُلِّ المَعاني الَّتي أَوْرَدَها العُلَماءُ في ذلكَ، ولكنْ نَقِفُ على بَعْضٍ منها ليكُونَ مُقَدِّمَةً لِمادَةِ بَحْثِنا ومِفْتاحاً نَفْتَتِحُ بِهِ التَّمْهِيْدَ.

الاعْتِذارُ لُغَةً:-

جاءَ في اللِّسانِ: (العُذْرُ: الحُجَّةُ التي يُعْتَذَرُ بها، والجَمْعُ أَعْذارٌ، يُقالُ: اعْتَذَرَ فُلانٌ اعْتِذاراً وعِذْرَةً وَمَعْذِرَةً من ذَنْبِهِ فَعَذَرْتُهُ، وَعَذَرَهُ يَعْذِرُهُ فيما صَنَعَ عُذْراً وَعِذْرَةً وَعُذْرَى وَمَعْذِرَةً، والاسمُ المَعْذِرَةُ. ولي في هذا الأَمْرِ عُذْرٌ وَعُذْرَى وَمَعْذِرَةٌ، أَي خُرُوجٌ منَ الذَّنْبِ..... والمُعْتَذِرُ يَكُونُ مُحِقًّا ويَكُونُ غَيْرَ مُحِقٍّ،..... وَعَذَّرَ في الأَمْرِ: قَصَّرَ بَعْدَ جُهْدٍ،..... وأَعْذَرَ الرَّجُلُ: إذا بَلَغَ أَقْصى الغايَةِ في العُذْرِ،..... وَعَذَّرَ الرَّجُلُ: فهو مُعَذِّرٌ إذا اعْتَذَرَ وَلم يَأْتِ بِعُذْرٍ، وَعَذَّرَ: لم يَثْبُتْ لهُ عُذْرٌ، وأَعْذَرَ: ثَبَتَ لهُ عُذْرٌ) (ابن مَنْظُور (٧١١هـ)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ، الصفحات ٩/١٠٢-١٠٣).

وقالَ الرَّاغِبُ:- (اعْتَذَرْتُ إليهِ: أَتَيْتُ بِعُذْرٍ،..... والمُعْذِرُ: مَنْ يَرى أَنَّ لهُ عُذْراً ولا عُذْرَ لهُ، قالَ تعالى: ﴿**وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ٩٠**﴾ [التوبة: ٩٠] (الأَنْدَلُسيّ(٧٤٥هـ)، ٢٠١٠م، صفحة ٥/٨٦)..... وأَعْذَرَ: أَتى بِما صَارَ بِهِ مَعْذُوراً، وَقِيْلَ: ((أَعْذَرَ مَنْ أَنْذَرَ)): أَتى بِما صَارَ بِهِ مَعْذُوْراً) (الأَصْفَهاني (٤٢٥هـ)، د.ت، صفحة ٥٥٥).

ومن معاني الاعْتِذار الأُخْرى: (قولهُم اعْتَذَرْتُ إليهِ: هو قَطْعُ ما في قَلْبِهِ، يُقالُ: اعْتَذَرَتِ المياهُ إذا تَقَطَّعَتْ، واعْتَذَرَتِ المَنازِلُ إذا دَرَسَتْ، قالَ أَبو طالبٍ المُفَضَّلُ بنُ سَلَمَةَ: الاعْتِذارُ قَطْعُ الرَّجُلِ عن حاجَتِهِ، وَقَطْعُهُ عَمَّا أَشَكَّ في قَلْبِهِ، وَقَوْلُهُم: اعْتَذَرَتِ المَنَازِلُ إذا دَرَسَتْ) (الأَزْهَري(٣٧٠هـ)، د.ت، صفحة ٢/٣١١).

الاعْتِذارُ اصْطِلاحاً:-

مِمَّا ذُكِرَ في مَعْنى (**الاعْتِذارِ**) اصْطَلاحاً هو حَدُّ الأَزْهري لَهُ بقولِهِ:- (الاعْتِذارُ: مَحْو أَثَرِ المَوْجَدَةِ) (الأَزْهَري(٣٧٠هـ)، د.ت، صفحة ٢/٣٠٦). وحَدُّ الشَّرِيْفِ الجُرْجاني:- (الاعْتِذارُ: مَحْو أَثَرِ الذَّنْبِ)

(الحَنَفي(٨١٦هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، صفحة ٥٣). وَحَدَّهُ الكَفَويُّ بأَنَّهُ: (إظْهارُ نَدَمٍ على ذَنْبٍ تَقَرُّ بأَنَّ لكَ في إتْيَانِهِ عُذْرَاً) (الكَفَوِيّ (١٩٨٣م)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٣٠٨).

أَمَّا لَفظُ (**العُذْرِ**) فهو:- (هو رَوْمُ الإنْسانِ إصْلاحَ ما أَنْكَرَ عليهِ بكلامٍ) (الرَّازِيّ (٣٩٥هـ)، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، صفحة ٢٥٣/٤).

والمُلاحظُ على هذه التَّعْرِيْفاتِ هو الطَّابِعُ الدِّيْنيُّ، وطَلَبُ العَفْوِ والسَّماحِ عن الذَّنْبِ الَّذي يَأْتي به الإنْسانُ، ولم أَقِفْ على حَدٍّ أَو قَوْلٍ كلامٍ يَحِدُّ الاعْتِذارَ حَدَّاً نَحْوِيَّاً، لكنْ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ في تَوْضِيْحِهِ بأَنَّهُ:- (تَسْوِيْغٌ نَحْوِيٌّ يُؤْتَى بِهِ لإزالَةِ الغُمُوضِ أَو اللَّبْسِ الحَاصِلِ عن سُوْءِ فَهْمِ فِكْرَةٍ أَو قاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ أَو صَرْفِيَّةٍ، يَقُوْلُها صاحِبُها، وقد تُفَسَّرُ بِصُوْرَةٍ خاطِئَةٍ، وتُفْهَمُ منهُ فَهْماً غَيْرَ صَحِيْحٍ).

حَدُّ المَجرُورِ:- (كَلِمةٌ عَمِلَ فيها عاملُ الجَرِّ) (الرُّمَّاني، بلا سنة، صفحة ٣٧).

أَمَّا الجَرُّ فهو:- (الكسْرةُ التي يُحْدِثُها العامِلُ في آخِرِ الاسمِ سواءٌ كانَ العامِلُ حَرْفاً أَو مُضافاً) (الفَاكهي، ١٩٨٨م، صفحة ١٣٢)

أَمَّا حُرُوفُ الجَرِّ فهي:- (ما وُضِعَ للإفضاءِ بفْعلٍ أَو معناه الى ما يليه) (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٥١).

وسُمِّيْتْ حُرُوفُ الجَرّ بهذا الاسمِ إمَّا (لأَنَّها تَجُرُّ معاني الأَفعالِ الى الأَسْماءِ، أَي تُوصِلُها إليها، فيكُونُ المُرادُ من الجَرِّ المعنى المَصْدَريَّ..... وإمَّا لأَنَّها تَعْمَلُ الجَرَّ فيكُونُ المُرادُ بالجَرِّ الإعرابَ المَخْصُوصَ، كما في قولِهم: حُرُوفَ النَّصْبِ وحُرُوفَ الجَزْمِ) (ابن السَّرَّاج النَّحْوِيّ البَغْداديّ، ١٤٢٩هـ-١٩٩٩م، صفحة ٤٠٨/١).

وقيلَ سُمِّيَتْ بذلكَ (لأَنَّها أُضِيْفَتْ الى عَمَلِها كما قالُوا: حُرُوفُ الجَزْمِ، وحُرُوفُ النَّصْبِ، وإنَّما عَمِلَتْ لاخْتِصاصِها، وإنَّما عَمِلَتِ الجَرَّ للفَرْقِ بينَ عَمَلِ الفِعْلِ الواصِلِ بنَفْسِهِ الى المَفْعُولِ، وبينَ عَمَلِ الفِعْلِ الواصِلِ بغَيْرِهِ..... وقيلَ: لَنَّا كانتْ هذه الحُرُوفُ تُزادُ مع الفاعِلِ والمَفْعُولِ كانَ أَثَرُها مُتَوَسِّطاً بينَ الأَثَرِ المُخْتَصِّ بالفاعِلِ، والأَثَرِ المُخْتَصِّ بالمَفْعُولِ؛ لأَنَّ الجَرَّ أَخَفُّ منَ الرَّفْعِ، وأَثْقَلُ منَ النَّصْبِ) (النِّيْلي، ١٤١٥هـ، صفحة ٢٦٣/١).

وسُمِّيَتْ حُرُوْفُ الجَرِّ حُرُوفَ الإضافةِ؛ ذلكَ لأَنَّها تُضِيْفُ معاني الأَفعالِ الى الأَسْماءِ (النِّيْلي، ١٤١٥هـ، صفحة ٢٦٣/١). ومعنى الإضافةِ هو إيْصالُ معاني الأَفعالِ الى الأَسْماءِ، فالإضافةُ معنًى، وحُرُوفُ الجَرِّ لفظاً (ابنُ يَعِيْش، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، صفحة ٢٦٩/٢).

والجَرُّ من أَلفاظِ وعباراتِ البَصْريينَ، أَمَّا الخَفضُ فهو من مُصْطلحاتِ الكوفيينَ (ابنُ يَعِيْش، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، صفحة ٢٦٩/٢).

والجَرُّ نوعٌ من سَيْرِ الإبلِ، كأَنَّ اللِّسانَ يَتَحَرَّكُ، أَمَّا الخَفْضُ فهو الحَطُّ، فاللِّسانُ يَسْتَفِلُ طَرَفُهُ عندَ النُّطْقِ بالكسْرةِ، لذلكَ فقد قُوبِلَ الخَفْضُ بالرَّفْعِ، يقُولُ الكُمَيتُ:-

يَرْفَعُهُمْ تارةً وَيَخْفِضُهُمْ إذا طَفَوا فوقَ آلِها رَسَبُوا.

(ابن إيَاز البَغْدَادي، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، صفحة ٦٨٨/٢)

وهذا البابُ يَشْتَملُ على عِدّةِ إشكالاتٍ، الإشْكالُ الأَول هو قولُ النَّاظمِ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٨/٣):-

بَعِّضْ، وبَيِّنْ، وابْتَدِئْ في الأَمْكِنةْ بـ (مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبِدْءِ الأَزْمِنَةْ

فقد أَشار النَّاظمُ هنا الى أَنَّ (مِنْ) تَأْتي غيرَ زائدةٍ، ولها عِدَّةُ معانٍ منها: (التَّبعيضُ)، كقولِهِ تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ٨**﴾ [البقرة: ٨] وللبيانِ الجِنسِ كقولِهِ تعالى: ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ٣٠**﴾ [الحج: ٣٠]، ولابتِداءِ الغايةِ في المكانِ وهو الأَكْثَرُ، كقولِهِ تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ١**﴾ [الإسراء: ١] (ابنُ النَّاظِم، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٢٥٩).

أَمَّا مَجِيءُ (مِنْ) لابْتِداءِ زمانٍ ففيه خلافٌ، فَمَنَعَهُ البصريُّونَ، وأَجازَهُ الكوفيُّونَ، وجَعَلَهُ البصريُّونَ من مجازِ أَو بابِ الحَذْفِ (ابنُ النَّاظِم، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٢٦٠). وَعَدَّ ابنُ عقيلٍ مَجِيءَ (مِنْ) للزَّمانِ قليلاً (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٨/٣). لذا فقد أَتى النَّاظمُ بـ (قد) لذلكَ.

وقد خالفَ أَبو حيَّان البصريينَ، وَوَصفَ تَأْوِيلَهُم لـ (مِنْ) في الأَزمنةِ بأَنَّهُ لا شَيءَ مع كَثْرَتِهِ (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي، ٢٠١٥م، صفحة ٨٢٠/٣).

وَالإِشكالُ على بيتِ النَّاظمِ من وجهَيْنِ:-

(أَحدُهُما: أَنَّهُ ذَكَرَ في التي لابْتداءِ الغايةِ تَقْييداً لو سَكَتَ عنهُ لكانَ أَتَمَّ، فإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّها لابْتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ والمكانِ، وهي في الحقيقةِ لابْتِداءِ الغايةِ مُطْلقاً، كانتْ في زمانٍ أَو مكانٍ أَو غيرِهما، فقد قالَ سيبويه (سِيْبويه، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٢٢٤/٤): (وتَقُولُ إِذا كَتَبْتَ كتاباً من فُلانٍ الى فُلانٍ)، قالَ (سِيْبويه، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٢٢٤/٤): (فهذه الأَسماءُ سِوى الأَماكنِ بمَنْزِلَتِها) بعني أَنَّها ليسْتْ بأَماكنَ، كقولكَ: من مكانِ كذا الى مكانِ كذا، لكنَّها بمَنْزِلَتِها في ابْتِداءِ الغايةِ وانْتِهائِها، وكذلكَ قالَ غيْرُهُ، وهو صحيحٌ، فالصَّوابُ هنا ما قالَهُ في (التَّسهيل) حيثُ قالَ (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٧٩٧/٢):- (وهي لابْتِداءِ الغايةِ مُطْلَقاً على الأَصحِّ).

والثَّاني: أَنَّهُ ذَكَرَ لـ (مِنْ) من المعاني أَقَلَّ مِمَّا ذَكَرَهُ في (التَّسهيل)؛ لأَنَّهُ ذَكرَ هنا التَّبعيضَ، وبيانَ الجِنْسِ، وابْتِداءَ الغايةِ في المكانِ والزَّمانِ، والبَدَلَ، ونَقَصَهُ أَنْ تَكُونَ للتَّعليلِ، نحوُ: جِئْتُكَ من أَجلِ إِكْرامِكَ، ومنهُ: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ١٩**﴾ [البقرة: ١٩]﴿**مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ٣٢**﴾ [المائدة: ٣٢]. وأَنْ تَكُونَ للبَدَلِ نحوُ: ﴿ **أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ٣٨**﴾ [التوبة: ٣٨] بمعنى بدلاً من الآخِرةِ،..... وأَنْ تَكُونَ للمُجاوَزَةِ نحوُ: عُذْتُ منهُ، وأَنِفْتُ منهُ، وفي القُرآنِ: ﴿ **إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ ٢٧**﴾ [غافر: ٢٧]،..... ولأَنْ تكُونَ لانْتِهاءِ الغايةِ نحوُ: قَرَبْتُ منهُ؛ لأَنَّهُ يُفيدُ معنى قَرَبْتُ إِليه. وأَنْ تَكُونَ للاسْتِعْلاءِ فتُوافِقَ (على) كقولِهِ تعالى: ﴿**وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ٧٧**﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أَي على القومِ. قالَهُ الأَخفشُ (الأَخْفَش الأَوْسَط، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، صفحة ٥١/١، ١٤٠)، وأَنْ تَكُونَ للفَصْلِ بينَ المُتَضادَيْنِ نحوُ: ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ٢٢٠**﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿ **حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ١٧٩**﴾ [آل عمران: ١٧٩]. وأَنْ تكُونَ بمعنى (الباءِ) كقولِهِ: ﴿ **يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ٤٥**﴾ [الشورى: ٤٥]، حكاهُ الأَخفشُ عن يُونُسَ (الأَخْفَش الأَوْسَط، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، صفحة ٥١٢/٢، ٥٣٥)،..... وأَنْ تَكُونَ بمعنى (في) كقولِ الشَّاعرِ، وهو من أَبياتِ الحماسةِ:-

عسى سائلٌ ذُو حاجَةٍ إِنْ مَنَعْتَهُ من اليومِ سُؤْلاً أَنْ يكُونَ لهُ غَدُ.

(نَاظِر الجَيْشِ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، صفحة ٢٨٨٢/٦)

وهذا مُنْتَهى ما زادَ في (التَّسهيل)، فذَكَرَ هنا أَقلَّ من النِّصفِ، فهو تَقْصِيْرٌ ظاهِرٌ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، الصفحات ٥٩٣/٣-٥٩٥).

فالتَّقصيرُ واضحٌ عند النَّاظمِ هنا، لكنْ يُمكنُ **الاعتِذارُ** عن المُصَنِّفِ في هذيَنِ الإشكالَيْنِ بما يَأْتي:-

(الجوابُ عنِ الأَوَّلِ: أَنَّهُ يُمكنُ أَنْ يكُونَ جَعَلَ ابْتِداءَ الغايةِ للمكانِ هو الأَصْلُ، وما سِواهُ راجعٌ إليه بالمَجازِ، فكأَنَّهُ جَعَلَ الأَشْخاصَ أَماكنَ بالتَّأْويلِ لمُلازَمةِ الأَماكنِ لها؛ إذْ لا يُقالُ: من فُلانٍ الى فُلانٍ إلَّا ولهُما مكانانِ بينَهُما مسافةٌ، وَيَصِلُ الكتابُ من أَحَدِ المكانِبَينِ الى الآخَرِ.

وعنِ الثَّاني: أنْ يُقالَ: إنَّ ما ذَكَرَ هنا من المعاني هو الأَشْهَرُ في الذِّكْرِ، والأَكْثَرُ في الاسْتِعمالِ، وهذا النَّظْمُ لم يُوضَعْ للتَّتَبُّعِ، بل للاقْتصارِ على جُلِّ المُهِمَّاتِ كما قالَ في آخِرِهِ: **(نَظْمَاً على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ)**

وبهذه الطَّريقةِ لا يُعْتَرَضُ عليه فيما تَرَكَ من معاني هذه الحُرُوفِ، وإنَّما يُنْظَرُ معهُ فيما ذَكَرَ خاصةً) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٥٩٥/٣).

والعُذْرُ الثَّاني هو الأَرجحُ؛ لأَنَّ التَّفْصِيْلَ لا يَليقُ بهذا النَّظمِ، فما دامَ النَّاظمُ قد فَصَّلَ القولَ في معاني (مِنْ) في غَيْرِ هذا المُصَنَّفِ، فقد أَغْناهُ ذلكَ عنِ الإعادةِ هنا.

والإشْكالُ الثَّاني هو قولُ النَّاظمِ (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٧٩٥/٢):-

واللَّامُ لِلْمُلْكِ، وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضَاً، وَتَعْلِيْلٍ قُفِي

أَشَارَ النَّاظمُ هنا الى معاني (اللَّامِ) فَذَكَرَ أَنَّها تَأْتي فَضْلاً عنِ انْتِهاءِ الغايةِ للمُلْكِ كقولِنا: (المالُ لزيدٍ)، وشِبْهِ المُلْكِ وهو الاسْتِحْقاقُ، نحوُ: (السَّرْجُ للفَرَسِ) (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٨٠٢/٢)، والتَّعدية كقولِهِ تعالى: ﴿ **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ٥** ﴾ [مريم: ٥]، والتَّعليل، كقولِنا: (جِئْتُ لإكْرامِكَ) (المَكُودي، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م ، صفحة ٤٤٠).

والإشكالُ الواردُ على النَّاظمِ هنا هو مَجيءُ اللَّامِ للتَّعديةِ، فيرى الشَّاطبيُّ أَنَّ التَّعديةَ لَيْسَتْ (مِنَ المعاني التي وُضِعَتِ الحُرُوفُ لها، وإِنَّمَّا ذلكَ أَمْرٌ لفظيٌّ مَقْصُودُهُ إِيصالُ الفِعْلِ الذي لا يَسْتَقِلُّ بالوُصُولِ بنفسِهِ الى الاسمِ فيتعَدَّى الفِعْلُ الى ذلكَ الاسمِ بوساطةِ ذلكَ الحَرْفِ، وهذا القَصْدُ يَشْتَرِكُ فيه جميعُ حُرُوفِ الجَرِّ، فإِنَّها وُضِعَتْ لأَنْ تُوصِلَ الأَفعالَ الى الاسماءِ، فهي كما قالُوا في (الواو) التي بمعنى (مع) في بابِ المفعُولِ معه، و(إِلَّا) في بابِ الاسْتِثْناءِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ؛ ولأَجْلِ هذا المعنى سُمِّيَتْ حُرُوفَ إِضافةٍ، فإِنَّها تُضِيْفُ الأَفعالَ الى الأَسْماءِ، ولم تَكُنِ الأَفْعالُ لتَصِلَ إِليها دُونَ تلكَ الحُرُوفِ، فإِذا تَوَسَّطَتْ صارَ الاسمُ مَطْلُوباً للفِعْلِ وصارَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ به، ولذلكَ تَعْطِفُ على مَوْضِعِ الحَرْفِ نَصْباً، وبهذا المعنى فَسَّرَ السِّيْرافيُّ قَولَ سيبويه (سِيْبويه، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الصفحات ١/٤٢٠-٤٢١): ((ولكنَّها ـ يعني حُرُوفُ الجَرِّ – يُضافُ بها الى الاسمِ ما قَبْلَهُ أَو ما بَعْدَهُ)). وهذا الحُكْمُ في هذه الحُرُوفِ غَيْرُ مُنْفَرِدٍ عن معانيها التي وُضِعَتْ لها، فلذلكَ صارَ هذا المَوْضِعُ مُشْكِلاً جِدًّا، وقد فَسَّرَ ابْنُهُ التَّعديةَ بنحْوِ: ﴿ **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ٥**﴾ [مريم: ٥]، وقُلْتُ لهُ: اِفْعَلْ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٣/١٠). ومعنى التَّعديةِ في هذا غَيْرُ ظاهِرٍ إِلَّا بالمعنى العامِ لجَمِيْعِ الحُرُوفِ، وأَيْضاً فقد جَعَلَ أَبُوهُ لِمَا مَثَّلَ به من ذلكَ معنًى غيرَ التَّعْدِيَةِ، فَجَعَلَ للمِثالِ الأَوَّلِ معنى التَّمليكِ، وللثَّاني معنى التَّبليغِ. ولقائلٍ أَنْ يَقُولَ: قد جاءَتِ الباءُ للتَّعديةِ في نَحْوِ:(ذَهَبْتُ به) بمعنى: (أَذْهَبْتُهُ)، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ٢٠**﴾ [البقرة: ٢٠]، فَلِمَ لا تَكُونُ اللَّامُ كذلكَ؟) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، الصفحات ٣/٦١٤-٦١٥).

وأَجابَ الشَّاطبيّ عن هذا السُّؤَالِ، **واعْتَذَرَ** عن النَّاظمِ أَيْضاً، إِذْ يَقُولُ:- (والجوابُ عنهُ: أَنَّ ذلكَ لم يَثْبُتْ في اللَّامِ، كما ثَبَتَ عندَ الجُمْهُورِ في الباءِ، إِذْ لا يُقالُ: (دَخَلْتُ لزيدٍ)، بمعنى: (أَدْخَلْتُهُ)، كما يُقالُ: (دَخَلْتُ به)، فالتَّعديةُ على هذا المعنى غَيْرُ ثَابِتَةٍ للَّامِ مُطْلَقاً، بل ولا لحَرْفٍ من حُرُوفِ الجَرِّ عند المُبَرِّدِ (الأَشْبِيْلِيّ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م-١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، صفحة ١/٤٩٣). وأَقْرَبُ ما يُعْتَذَرُ به عنهُ أَنْ يُرِيدَ بلامِ التَّعديةِ اللَّامَ التي تَلْحَقُ المَفْعُولَ به للمُتَعَدّي في الأَصْلِ بنَفْسِهِ لِضَعْفٍ لَحِقَهُ أَنْ يَبْقى على أَصْلِهِ، فكأَنَّهُ لَمَّا ضَعُفَ عن تَعْدِيهِ بنَفْسِهِ بإِطْلاقٍ قُوِّيَ باللَّامِ، فصارَتِ اللَّامُ لاخْتِصاصِها بتَقْوِيَةِ ما صارَ ضَعيفاً تُسَمَّى لامَ التَّعديةِ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٣/٦١٥).

فالظاهِرُ أَنَّ الشَّاطبيَّ ذَهَبَ الى إِنْكارِ مَجِيءِ (اللَّامِ) بمعنى التَّعديةِ. لكنَّ الذي يَجِبُ أَنْ نَقِفَ عليه هو أَنَّ الشَّاطبيَّ ذَكَرَ قبلَ هذا النَّصِّ أَو الإِشْكالِ أَنَّ النَّاظمَ لم يَذْكُرْ حينَ ذَكَرَ معانيَ (اللَّامِ) أَنَّها تَأْتي للتَّعديةِ، كما أَنَّ الشَّاطبيَّ لا يَعْلَمُ أَيَّ أَحدٍ منَ المُتَقَدِّمِيْنَ قد ذَكَرَ لها هذا المعنى (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٣/٦١٤).

لكنَّ النَّاظمَ قد ذَكَرَ معنى التَّعديةِ صراحةً هنا في الأَبياتِ المُتَقَدِّمةِ، وكذلكَ ذَكَرَهُ في (شرح الكافيَّة الشَّافِية)، وَمَثَّلَ لها بالآيةِ الكريمةِ: ﴿ **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا٥ يَرِثُنِي ٦**﴾ [مريم: ٥-٦]. كذلكَ ذَكَرَ هذا المعنى لِلَّامِ في (الفوائد المحويَّة) و (سبك المنظوم) (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٨٠٢/٢).

إِلَّا أَنَّهُ لم يُمَثِّلْ لها بمثالٍ فيهما، لكنَّهُ قد ذَكَرَ لها هذا المعنى، فكيفَ يقُولُ الشَّاطبيَّ أَنَّ النَّاظمَ لم يَذْكُرْ لـ (اللَّام) معنى التَّعديةِ؟.

أَمَّا مَنْ ذَكَرَ لـ (اللَّام) هذا المعنى فهو النِّيلي والمُراديُّ وابنُ هشام، ومن المُتَأَخِّرِينَ ابنُ كمال باشا (النِّيْلي، ١٤١٥هـ، صفحة ٢٩٤/١)، وعليه فكلامُ الشَّاطبيّ فيه نَظَرٌ.

وذَهَبَ الشَّاطبيُّ الى بُطْلانِ مَجِيءِ (اللَّام) بمعنى التَّعديةِ مُسْتَدِلَّاً على ذلكَ بقولِ النَّاظمِ في (التَّسهيل) (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ١٤٥):- ((وتُزادُ مع مَفْعُولٍ ذي الواحدِ قياساً في نحوِ: ﴿ **لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ٤٣**﴾ [يوسف: ٤٣]، و ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ١٠٧**﴾ [هود: ١٠٧]. وسماعاً في نحو: ﴿ **رَدِفَ لَكُمْ ٧٢**﴾ [النمل: ٧٢])) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٦١٧/٣)

ومع ذلكَ فقد **اعْتَذَر** الشَّاطبيُّ عن النَّاظمِ بقولِهِ:- (أَنَّهُ يُمكنُ أَنْ يكُونَ هُنا رَأْى خِلافَ ما رَآهُ هُناكَ؛ لوَجْهٍ ظَهَرَ لهُ، ودَلِيْلٍ عَنَّ لهُ، وهذا من عادَتِهِ، فقد يَرى هُنا ما يرى في (التَّسهيل) خِلافَهُ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٦١٧/٣).

ويَبدُو أَنَّ الشَّاطبيَّ يُحاوِلُ جُهْدَهُ في بُطْلانِ مَجِيءِ (اللَّام) بهذا المعنى، لكنَّ ما ذَهَبَ إليه فيه نَظَرٌ، فالنَّاظمُ يَتَحَدَّثُ عن (اللَّام) التي تَأْتي في مَوْضِعٍ خاصٍ وحالةٍ خاصةٍ، وهو الفِعْلُ المُتَعَدّي مع معمُولِهِ، فيَحْكُمُ عليها بالزِّيادةِ من عَدَمِهَا، وهذا المَوْضِعُ لا عِلاقَةَ لهُ بالمعاني التي تَخْرُجُ لها (اللَّامُ)، فهذه المواضِعُ قَد أَتَمَّها النَّاظمُ، ثُمَّ أَخَذَ بَعْدَ ذلكَ يَتَحَدَّثُ عن زيادةِ اللَّامِ، فالتَّعديةُ حاصِلةٌ في الفِعْلِ، لا في اللَّامِ في هذه الآياتِ الكريماتِ السَّابقاتِ الذِّكْرَ، كما أَنَّ الآيةَ التي قالَ بها النَّاظمُ وهي: ﴿ **رَدِفَ لَكُمْ ٧٢**﴾ [النمل: ٧٢]، قد أَوَّلَها بَعْضُهُم على التَّضمينِ، وفي البُخاري(رَدِفَ) بمعنى (قَرُبَ) (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ٧٠٤)، وقد ضُمِّنَ الفِعْلُ (رَدِفَ) معنى (تَهَيَّأَ)، والتَّقديرُ: قُل: عسى أَنْ يكُونَ تَهَيَّأَ لكُم بَعْضَ الذي تَسْتَعْجِلُونَ. وعليه فلا حاجةَ الى ادِّعاءِ الزِّيادةِ إذا أَمْكنَ بقاءُ الحَرْفِ على معناهُ. أَمَّا الآيةُ: ﴿ **إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ٤٣**﴾ [يوسف: ٤٣]، فإِنَّ الأَصْلَ فيها: (الرُّؤْيا تَعْبُرُونَ)؛

لأَنَّنا نَقُولُ: (عَبُرْتُ الرُّؤْيا) لا (عَبُرْتُ للرُّؤْيا)، فالعامِلُ هنا قد تَأَخَّرَ، وعليه جازَ دُخُولُ حَرْفُ الجَرِّ على المَنْصُوبِ (نَاظِر الجَيْشِ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، صفحة ٢٩٣٦/٦). فالزِّيادةُ هنا زيادةٌ غيرُ مُؤَثِّرةٍ، ويُمْكنُ أَنْ نَقُولَ زيادةً لفظيَّةً، لا تِلْكَ الزِّيادةُ التي تُؤَدِّي في الخُرُوجِ عن موضُوعِ الشَّيءِ (نَاظِر الجَيْشِ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، صفحة ٢٩٣٦/٦).

وذَهَبَ الجرجاني الى أَنَّ الأَجودَ أَنْ تكُونَ اللَّامُ في قولِهِ تعالى:(للرُّؤْيا تَعْبُرُون) مُؤْكِّدةً لعَمَلِ الفِعْلِ وقاصِرَةً لهُ عنِ العَمَلِ، لا أَنْ تكُونَ زائدةً (مُحمَّد، ١٩٨٢م، صفحة ٨٢٨/٢).

الإِشْكالُ الثَّالثُ هو قولُ النَّاظمِ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ١١/٣):-

بِالبَا اسْتَعِنْ، وعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقْ وَمِثْلَ(مَعْ، وَمِنْ، وَعَنْ) بِهَا انْطِقْ

أَشارَ النَّاظمُ هنا إلى معاني (الباء)، فَضْلاً عن معنى الظرفيَّةِ والسَّبَبيَّةِ التي قد أَشارَ إِليها في بيتٍ سابقٍ لهذا البيتِ.

وَذَكَرَ هنا أَنَّ (الباءَ) تَأْتي للاسْتِعانةِ كقولِنا: (كَتَبْتُ بالقلمِ)، وللتَّعديةِ كقولِهِ تعالى: ﴿ **ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ١٧**﴾ [البقرة: ١٧]، وللتَّعويضِ نحو: (اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بأَلفٍ) وهي باءُ العِوَضِ، وسَمَّاها المُصَنِّفُ بـ (باء المُقابلةِ) (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ١٥١/٣)، وللإِلصاقِ نحوُ: (وَصَلْتُ هذا بهذا) وهو معناها الأَصليُّ، وبمعنى (مَعْ) نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿**وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ٣٠**﴾ [البقرة: ٣٠]، وتُسَمَّى هذه الباءُ (باءَ المُصاحَبَةِ)، وعلامتُها أَنْ يَحْسُنَ في مَوْضِعِها (مَعْ)، ويُغْني عنها، وكذلكَ يُغْني عن مَصْحُوبِها الحالُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ١٧٠**﴾ [النساء: ١٧٠] بمعنى: مع الحَقِّ ومُحِقًّا.

كما تَأْتي للتَّبعيضِ (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ٧٠٧) بمعنى (مِنْ) كقولِهِ تعالى: ﴿ **يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ٦**﴾ [الإنسان: ٦]، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:-

*** شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ***

(أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ١٥٣/٣)

وبمعنى (عن) كقولِهِ تعالى: ﴿**وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا٢٥**﴾ [الفرقان: ٢٥] (المُرَادي، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، الصفحات ١/٣٥٧-٣٥٨).

والإشكالُ الوارِدُ على النَّاظمِ هنا يَتَمَثَّلُ في مَجِيءِ (الباء) بمعنى (مِنْ)، ذلكَ أَنَّ النَّاظمَ لم يُعَيِّنْ (أَيَّ تَصارِيْفِ (مِنْ) تَقَعُ الباءُ مَوْقِعَهُ، فيُوهِمُ أَحَدَ أَمرَيْنِ كلاهُما مَحْذُورٌ:-

أَحدهُما: أَنْ تَكُونَ واقِعَةً مَوْقِعَ (مِنْ) في جَمِيعِ تَصارِيْفِها، فيُؤْتَى بها لابْتِداءِ الغايةِ، و للتَّبعِيْضِ، ولبيانِ الجِنْسِ، ولغَيْرِ ذلكَ من معاني (مِنْ).

والثَّاني: أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَها في معنًى واحدٍ من تلكَ المعاني، وهو لم يُبَيِّنْهُ، فَرُبَّما يَسْبِقُ أَنَّها تَقَعُ مَوْقِعَ التي لابْتِداءِ الغايةِ، أَو لبيانِ الجِنْسِ، وذلكَ غيرُ صَحِيْحٍ؛ لأَنَّها إِنَّما تَقَعُ مَوْقِعَ التَّبْعِيْضِيَّةِ خاصةً،..... وقد نَصَّ على ذلكَ في (التَّسهيلِ) إِذْ قالَ (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ١٤٥): ((وَمِنَ التَّبْعيضيَّة)) فكانَ الواجِبُ أَنْ يُقَيِّدَ هُنا كذلكَ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٣/٦٣٦).

وهذا سُؤَالٌ وإِشْكالٌ وارِدٌ في مَحَلِّهِ، فمعاني (مِنْ) كَثِيْرَةٌ، ولا بُدَّ من تَحْدِيْدِ مَعْنًى من تلكَ المعاني التي تَقَعُ (الباءُ) مَوْقِعَ (مِنْ) مَحَلَّها، إِلَّا أَنَّ الشَّاطبيَّ قد **اعْتَذَرَ** عنِ المُصَنِّفِ بقولِهِ:- (وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَذَرُ عنهُ بأَنَّهُ أَحالَ على ما وَقَعَ في كلامِ العَرَبِ من ذلكَ؛ إِذْ لا تُوجَدُ إِلَّا بمعنى (مِنْ) التَّبْعِيْضِيَّةِ، فلم يُضْطَرَّ الى الاحْتِرازِ من غَيْرِها. وليسَ هذا الاعْتِذارِ بجَيِّدٍ؛ لأَنَّهُ لم يَتَكَلَّمْ في المَسْمُوعِ، وإِنَّما تَكَلَّمَ في القياسِ؛ ولذلكَ قالَ: (وَبها ٱنْطِقْ) أَمْراً لِمَنْ أَرادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بها كذلكَ قياساً، فالظَّاهِرُ أَنَّ كلامَهُ غَيْرُ مُخَلِّصٍ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، الصفحات ٣/٦٣٦-٦٣٧).

والأَرجحُ أَنَّ ليسَ هُناكَ إِشْكالٌ في كلامِ النَّاظمِ؛ فالنَّاظمُ قد ذَكَرَ هذا المعنى صراحَةً في (التَّسهيل) (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ١٤٥)، وكذلكَ ذَكَرَهُ في (شرح الكافيَّة الشَّافِية)، إِذْ يقُولُ:- (ومِثالُ كونِها بمعنى (مِنْ) التَّبْعِيْضِيَّةِ....) (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٢/٨٠٦). وعليه فقد أَغْناهُ ما ذَكَرَهُ هُناكَ وَفَصَّلَ فيه الأَمْرَ، وجاءَ بما جاءَ منَ الشَّواهِدَ على ذلكَ بما أَغْناهُ إِعادَتِهِ هُنا.

نَعم يَصِحُّ الإِشْكالُ عليه إِذا كانَ المُصَنِّفُ لم يَذْكُرْ نَوْعَ (مِنْ) التي تَأْتي (الباءُ) بمَعْناها إِطْلاقاً في مُصَنَّفَاتِهِ، كَأَنْ يقُولُ مثلاً: (بمعنى مِنْ) أَو (كونُها بمعنى مِنْ) ويَسْكُتُ، فيَصِحُّ الاعْتِذارُ مَعَهُ، أَمَّا إِذا ذَكَرَ هذا المعنى، وذَكَرَ

فيه ما ذَكَرَ فلا دَرَكَ عليه في هذه المسْأَلةِ، وكلامُهُ غَيْرُ مُشْكِلٍ، فَضْلاً عن ذلكَ فإنَّ مَنْ ذَكَرَ مَعانيَ (الباءِ) منَ العُلماءِ يَذْكُرُ مَعْنى (مِنْ) التَّبْعِيْضِيَّةِ التي تَخْرُجُ (الباءُ) إليها، وعليه فلا إشْكالَ.

الإشْكالُ الرَّابعُ هو قَوْلُ النَّاظمِ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٣/١٥):-

وَ(مُذْ، وَمُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَو أُلِيَا الفِعْلَ، كـ (جِئْتُ مُذْ دَعَـا)

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فـكـ (مِنْ) هُمَا، وَفِي الحُضُوْرِ مَعْنَى(فِي) ٱسْتَبِنْ

فالمعنى أَنَّ (مُذْ، ومُنذُ) يُرْفَعُ بعدَهُما اسمُ الزّمانِ ويُجَرُّ، فإذا رُفِعَ فهُما اسْمانِ مُبْتَدَآنِ، كقولِنا: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومُ الجُمعةِ)، بمعنى أَوَّلُ المُدَّةِ إذا كانَ الزَّمانُ ماضِياً، وقولِنا: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرُنَا)، بمعنى جَميعُ المُدَّةِ إذا كانَ الزَّمانُ حاضِراً.

أَمَّا إذا جُرَّ اسمُ الزَّمانِ بَعْدَهُمَا فهُما حرفا جَرٍّ بمعنى (مِنْ) للماضي، ومعنى(في) في الحاضرِ، وتَليها الأَفْعالُ، ويُحْكَمُ بالإضافةِ الى الجُمْلَةِ، وظَرْفِيَّتِهَا (ابنُ النَّاظِم، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٢٦٧)، ولهذا قالَ سيبويه:- (وَمِمَّا يُضافُ الى الفِعْلِ أَيْضاً قولُكَ: ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ كانَ عِنْدي، وَمُذْ جاءَني) (سِيْبويه، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ١١٧/٣).

فـ(مُذْ) هُنا يَحْتَمِلُ كونُها اسْماً حَرْفاً، فإنْ كانَ اسْماً فإنَّهُ كإضافةِ الزَّمانِ الى الأَفعالِ، و(مُذْ) هنا منَ الزَّمانِ. وأَمَّا إذا كانَ (مُذْ) حَرْفاً فإنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ مُخْتَصٌ بالزَّمانِ، ويَعْمَلُ فيمل يليهِ كما يَعْمَلُ الاسمُ المُضافُ، ولهذا فقد جازَ دُخُوْلُهُ على الفِعْلِ إذا كانَ في مَعْناهُ وعَمَلِهِ كَزَمانٍ الى فِعْلٍ يَتْلُوهُ (الأَعْلم الشَّنْتَمَرِي، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ٣٨١/٢). و(مُذْ) و(مُنْذُ) في حالةِ كونِهما حَرْفَ جَرٍّ، فهُما إمَّا بمعنى(مِنْ) لابْتِداءِ الغايةِ إذا كانَ الزَّمانُ ماضِيَاً، كقولِنا: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرٍ، ومُذْ سَنةٍ)، أَو يكُونا بمعنى (في) الظَّرْفيَّةِ، كقولِنا: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومِنَا، ومُنْذُ شَهْرِنا) إذا كانَ الزَّمانُ حاضِراً.

والإشْكالُ يَتمَثَّلُ في البيتِ الثَّاني من أَبياتِ النَّاظمِ في هذا المعنى، وهو(ابْتِداءُ الغايةِ أَو الظَّرْفيَّةِ)، فإنَّ هذا (غَيْرُ مَفْهُومٍ؛ لأَنَّ قولَهُ: ((كـ (مِنْ))) ليسَ فيه ما يَدُلُّ على معنى ابْتِداءِ الغايةِ، أَلا تَرى أَنَّهُ أَحالَ في معناهُما على (مِنْ)، ولـ (مِنْ) معانٍ جُمْلَةٌ ذَكَرَها، فما الذي يُعَيِّنُ مَعْنَى ابْتِداءِ الغايةِ دُوْنَ غَيْرِهِ؟ وقَوْلُهُ: (مَعْنَى ((في)) اسْتَبِنْ) إنَّما

يَدُلُّ على أَنَّ مَعْناهُما الظَّرْفِيَّةُ؛ إِذْ هي مَعْنَى (في). ومَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ ليسَ هو مَعْنَى الغايةِ كُلِّها، بل هُما مَعْنيانِ مُخْتَلِفانِ، فلا يَدُلُّ أَحَدُهُمَا على الآخَرِ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٦٨٨/٣).

فالإِشْكالُ هو عَدَمُ تَحْدِيْدِ معنى (مِنْ) و(في) في مَسْأَلَةِ عَمَلِ (مُذْ) و(مُنْذُ) في حالةِ كونِهِمَا حَرْفا جَرٍّ، بِمَعْنَى كانَ الأَولى بالنَّاظمِ تحديدَ معنًى مُعَيَّنٍ من معاني (مِنْ) و (في)، لا أَنْ يَقُولَ بالإِطْلاقِ في المَسْأَلَةِ.

ومع هذا فقد **اعْتَذَرَ** الشَّاطبيُّ عنِ المُصَنِّفِ بالقولِ من:- (أَنَّهُ يُمكنُ أَنْ يكُونَ أَحالَ على مَعْنَى ابْتِداءِ الغايةِ في (مِنْ)؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ معنًى ذَكَرَهُ، أَو لأَنَّهُ الذي يُتَوَهَّمُ ابْتِداءٌ في (مُذْ)؛ لأَنَّ غيرَ هذا المعنى في (مُذْ) و(مُنْذُ) لا يَصِحُّ. وهذا تَلْفِيْقٌ، والظَّاهِرُ وُرُودُ السُّؤَالُ. وقد مَرَّ له مِثْلُ هذا في فَصْلِ الباءِ في قولِهِ: (وَمِثْلَ مع ومِنْ وَعَنْ بها انْطِقْ)؛ إِذْ أَحالَ على معنى (مِنْ)، ولم يُبَيِّنْ أَيَّ المعاني أَرادَ.

وأَمَّا (في) فَلمَّا كانَ معناها يُشْعِرُ بمَعْنَى الغايةِ اسْتَغْنى بِذِكْرِها عن ذِكْرِ الغايةِ، أَو يكُونُ ذَهَبَ الى أَنَّهُما هُنا – أَعْني مُذْ ومُنْذُ – ظَرْفِيَّتَيْنِ(*) بِمَعْنى (في) حقيقةً. وقد قالَ بذلكَ بَعْضُ النَّحويينَ كالجَزُولي (الشَّلُوبِيْني، بلا سنة، الصفحات ٨٤٩/٢-٨٥١)؛ إِذْ يَصِحُّ وَضْعُها مَوْضِعَهُمَا، فتَقُولُ: (ما رَأَيْتُهُ في عامِنا، وفي شَهْرِنا)، وإِذا صَحَّ وُقُوعُها مَوْقِعَها، فذلكَ الدَّليلُ على أَنَّ مَعْناهُنَّ واحِدٌ على حُكْمِ التَّرادُفِ. ولكنَّ هذا مُخَالِفٌ لِمَا ذَهَبَ إِليه كَثِيْرٌ من النُّحاةِ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٦٨٩/٣).

بابُ الإِضافةِ

حَدُّ الإِضافةِ:- (اخْتِصاصُ أَوَّلٍ بثانٍ داخِلٍ في اسْمِهِ كالجُزْءِ منهُ) (الرُّمَّاني، بلا سنة، الصفحات ٣٧-٣٨).

أَو هي:- (إِضافةُ اسمٍ مَجْهُولٍ الى اسمٍ مَعْلُومٍ مجرُورٍ) (رِسَالة الحُدُود النَّحْوِيَّة، ٢٠٠٥م، صفحة ٢٢٨).

أَو هي:- (نِسْبَةٌ تَقْيِدِيَّةٌ بينَ اسْمَيْنِ تُوْجِبُ لثانيهِما الخَفْضُ أَبداً) (الأُبَّذي، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٨٦).

(*) الصَّوابُ: ظَرْفِيَّتانِ؛ لأَنَّهُ خيرُ (أَنَّ)، ولَعَلَّهُ خَطأٌ طِباعيٌّ.

أَو هي:- (إِسْنادُ اسمٍ الى غَيْرِهِ بتَنْزِيْلِهِ من الأَوَّلِ مَنْزِلَةَ التَّنْوِيْنِ، أَو ما يَقُومُ مُقامَهُ) (الفَاكهي، ١٩٨٨م، صفحة ١٣٤).

أَو هي:- (كُلُّ اسْمٍ يلي اسْمَاً ليسَ بخَبَرٍ عنهُ ولا تابعٍ على تَقْدِيْرِ الانْفِصالِ) (ابن بُرْهان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، صفحة ٦٧٤/٢).

أَو هي:- (ضَمُّ اسْمٍ الى اسْمٍ ليسَ بخَبَرٍ عنهُ ولا مُرَكَّبٍ معهُ ولا تابعٍ لهُ من غَيْرِ فاصلٍ سِوَى الأَلفِ واللَّامِ ضَمَّاً مَعْنَوِيَّاً) (ابنُ الخَبَّاز، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، صفحة ٣٥٥/١).

أَو هي:- (وَصْلُ اسْمٍ باسْمٍ لَفْظاً أَو تَقْدِيْراً من غَيْرِ حاجزٍ، سِوَى اللَّامِ غالِباً، يَتَعَقَّبُهُ جَرُّ الثَّاني) (ابن إِيَاز البَغْدَادي، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، صفحة ٧٦٧/٢).

أَو هي:- (نِسْبَةُ شَيءٍ الى شَيءٍ بواسِطةِ حَرْفِ الجَرِّ لَفْظاً أَو تَقْدِيْرَاً) (ابن كمال باشا، بلا سنة، صفحة ١٥٢).

والإِشْكالُ الذي يَرِدُ على النَّاظمِ في هذا البابِ هو قولُهُ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٢٠/٣):-

وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ(مِنْ) أَو(فِي) إِذا لَمْ يَصْلُحْ ٱلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا

فمعنى البيتِ أَنَّ الاسمَ الثَّانيَ وهو المُضافُ إِليه يُجَرُّ ويُنْوى حَرْفُ الجرِّ (مِنْ)؛ لأَنَّ المُضافَ إِليه اسْمٌ للجِنْسِ الذي منهُ المُضافُ، كقولِنا: (خاتَمُ فِضَّةٍ)، أَو يُجَرُّ المُضافُ إِليه ويُنْوى حَرْفُ الجَرِّ (مِنْ)؛ لأَنَّ المُضافَ إِليه ظَرْفٌ وَقَعَ فيه المُضافُ، كقولِهِ تعالى:﴿ **مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ٣٣**﴾ [سبأ: ٣٣] و﴿ **تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ٢٢٦**﴾ [البقرة: ٢٢٦] و﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ٣٩**﴾ [يوسف: ٣٩].

وإِذا لم يَصْلُحْ تَقْدِيْرُ (مِنْ) و(في) في الكلامِ فتُنْوَى (اللَّامُ)، كقولِنا: (عَبْدُ زيدٍ) (الوَرْديّ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٣٧٩/٢). وهنا تُفيدُ المُلكَ أَو الاخْتِصاصَ (ابنُ النَّاظِم، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٢٧٣).

والإِشْكالُ هُنا يتَمَثَّلُ في مَجِيءِ الإِضافةِ بمعنى(في)، وفي هذه المسْأَلةِ خلافٌ بين العُلماءِ، فالإِضافةُ بتَقْدِيْرِ(اللَّامِ) مُتَّفقٌ عليها (ابن السَّرَّاج النَّحْوِيّ البَغْداديّ، ١٤٢٩هـ-١٩٩٩م، صفحة ٥/٢)، أَمَّا الإِضافةُ بتَقديرِ(في) فإِنَّ النَّحويينَ يُنْكِرُونَها، يقُولُ ابنُ مالكٍ:- (وقد أَغْفَلَ النَّحويّونَ التي بمعنى (في) وهي ثابِتةٌ في الكلامِ الفصيحِ،

كقولِهِ تعالى:﴿ **وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ٢٠٤**﴾ [البقرة: ٢٠٤] وكقولِهِ تعالى ﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ٢٢٦**﴾ [البقرة: ٢٢٦] وقولِهِ تعالى ﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ٤١**﴾ [يوسف: ٤١] وقولِهِ تعالى ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ٣٣**﴾ [سبأ: ٣٣]،..... فلا يَخْفى أَنَّ معنى (في) في هذه الشَّواهِدِ كتلْها صحيحٌ ظاهِرٌ لا غِنى عن اعْتِبارِهِ، وأَنَّ اعْتِبارَ معنى غَيْرِهِ مُمْتَنَعٌ، أَو مُتَوَصِّلٌ إِليه بتَكَلُّفٍ لا مَزِيْدَ عليه، فَصَحَّ ما أَرْدْناهُ والحمدُ للَّهِ) (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٩٠٦/٢).

فالنَّاظمُ بُثْبِتُ هذا النَّوعَ من الإضافةِ، على حينَ أَنْكَرَهُ جُمْلةٌ أَو غالبيَّةُ العُلماءِ، ولهذا فإِنَّ أَبا حيَّان الأَندَلُسيَّ يَرى أَنَّهُ لا يَعْلمُ أَحَداً ذَهَبَ الى الإضافةِ بمعنى(في) غَيْرَ النَّاظمِ، وحتَّى الشَّواهِدَ التي ذَكَرَها ابنُ مالكٍ لا دَلِيْلَ فيها على معنى الإضافةِ التي قالَ بها، وأَنَّها من بابِ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ، والإضافةُ فيها غَيْرُ مَحْضَةٍ (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ١٢/٩).

ورَدَّ ناظرُ الجيشِ على أَبي حيَّان قولَهَ بالقولِ:- (أَمَّا قولُهُ: إِنَّهُ لا يَعْلَمُ أَحداً ذَهَبَ الى ذلكَ غَيْرَ المُصَنِّفِ، فيُعْطي أَنَّ المُصَنِّفَ هو المُنْفَرِدَ بهذا القولِ، ولكنَّ قولَ المُصَنِّفَ: ((قد أَغْفَلَ ذلكَ أَكثرُ النَّحويينَ)) يُفْهَمُ منهُ أَنَّ أَقَلَّهُمْ لم يَغْفَلْهُ، بل ذَكَرَهُ، ثُمَّ إِنَّ ابنَ الحاجِبَ ذَكَرَ المَسْأَلةَ في مُقَدِّمَتِهِ (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٢٨)، ورُبَّما اتَّبَعَ في ذلكَ الزَّمخشريَّ (ابنُ يَعِيْش، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، صفحة ٢٧٣/٢). وأَمَّا قولُهُ ((إِنَّ أَكْثَرَ ما اسْتَدَلَّ به المُصَنِّفُ من بابِ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ فإِضافتُها غَيْرُ مَحْضةٍ))، فكلامُهُ صحيحٌ، لِما عَرَفْتَ أَنَّ الإضافةَ اللَّفظيَّةَ لا تُقَدَّرُ بِحَرْفٍ) (نَاظِر الجَيْشِ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، صفحة ٣١٦٣/٧).

ووافقَ المُصَنَّفَ في هذه المسْأَلةِ ابنُ فلاحٍ، وابنُ إِيازٍ، وابنُ النَّحويَّةِ، وابنُ الصَّايغ، فَذَهَبُوا الى أَنَّ الإِضافةَ تكُونُ بمعنى(في) (ابن إِيَاز البَغْدَادي، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، صفحة ٧٧٠/٢). وأَيضا ذَهَبَ ابنُ هشامٍ الى مثلِ ما ذَهَبَ إِليه المُصَنِّفُ (الأَنْصاري، ٢٠٠٩م، صفحة ٧١/٣).

وهذه الآراءُ التي قِيْلَتْ في مَجِيءِ الإِضافةِ بمعنى(في) دليلٌ واضحٌ وصريحٌ على ضُعْفِ رأْي أَبي حيَّان من أَنَّهُ لم يَعْلَمْ أَحَداً قالَ بذلكَ غَيْرَ النَّاظمِ. وكذلكَ زادَ الكوفيُّونَ نوعاً آخَرَ من الإِضافةِ وهي الإِضافةِ بمعنى (عنْدَ)، ومِنْهُ قولُ العَرَبِ: (هذه ناقَةٌ رَقُودُ الحِلْبِ)، أَي: رَقُودُ عِنْدَ الحَلْبِ (الأَشْبِيْلِيّ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م-١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، صفحة ٧٤/٢).

والإشْكالُ الوارِدُ على النَّاظمِ هُنا يَتَمَثّلُ في رَأْيِهِ القائلِ بهذه المسْأَلةِ، وهي خُرُوجُ الإضافةِ الى مَعْنى (في)، وقد اعْتَرَضَ ابنُ المُصَنِّفِ بدرُ الدّينِ على أَبيه في هذه المسْأَلةِ من ثلاثةِ أَوجهٍ هي:-

(أَحدُها: أَنَّ إِثْباتَ هذه الإضافةِ يَسْتَلْزِمُ دَعْوى كَثْرَةِ الاشْتِراكِ في مَعْناها، وهو على خلافِ الأَصْلِ، ولهُ أَنْ يُجِيْبَ عن هذا بأَنَّ الدَّليلَ هو المُتَّبَعُ، وقد دَلَّ على وُجُودِ إضافةِ (في) كما بُيِّنَ، فلا بُدَّ من اتِّباعِهِ.

والثَّاني: أَنَّ كُلَّ ما اسْتُدِلَّ به يَصِحُّ فيه مَعْنى إضافةِ (اللّام) مجازاً، وهو أَرْجَحُ من وِجْهَتَيْنِ:- إِحْدهُما(*): أَنَّ المجازَ خَيْرٌ من الاشْتِراكِ. والثَّانيَّة: أَنَّ الإضافةَ لمَجازِ المُلكِ والاخْتِصاصِ ثابِتَةٌ باتِّفاقٍ،..... والإضافةُ بمعنى(في) مُخْتَلَفٌ فيها، والحَمْلُ على المُتَّفَقِ عليه أَوْلى. ولهُ أَنْ يُجِيْبَ عن الأَولى: بأَنَّها مُعارِضَةٌ بقولِ مَنْ عَكَسَ القَضِيَّةَ، فَجَعْلُ الاشْتِراكِ أَولى، والمسْأَلةُ خلافيَّةٌ، يَذْكِرُها أَرْبابُ الأَصُولِ. وعنِ الثَّانيَّةِ: بأَنَّ الدَّليلَ قد دَلَّ على وُجُودِ ما اخْتُلِفَ فيه، فَتَرْكُ القَوْلِ به مع قيامِ الدَّليلِ عليه إِهْمالٌ للدَّليلِ من غَيْرِ مُوْجِبٍ، وهو باطِلٌ باتِّفاقٍ.

والثَّالث: أَنَّ الإضافةَ في نَحْوِ: ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ٣٣**﴾ [سبأ: ٣٣]، إِمَّا بمَعْنى (اللّام) على جَعْلِ الظَّرْفِ مَفْعُولٌ به على السِّعةِ، وإِمَّا بِمَعْنى (في) على بَقضاءِ الظَّرْفِيَّةِ، والاتِّفَاقُ على جَوَازِ جَعْلِ الظَّرْفِ مَفْعُوْلاً على السِّعَةِ، كما في: صِيْدَ عليه يومانِ، وَوُلِدَ له سِتُّونَ عاماً، والاخْتلافُ في جَوازِ إضافةِ (في)، والمُتَّفقُ عليه أَرْجَحُ) (ابنُ النَّاظِم، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، الصفحات ٢٧٣-٢٧٤).

وقدِ **اعْتَذَرَ** الشَّاطبيُّ عنِ المُصَنِّفِ في ما أَشْكَلَ ابْنُهُ بقولِهِ:- (ويُعارِضُ هذا الاتِّفاقُ باتِّفاقِهِم على أَنَّ الأَصْلَ في الظَّرْفِ الذي وَقَعَ فيه الفِعْلُ أَنْ يَبْقَى على ظَرْفِيَّتِهِ، كما إذا سَبَكْتَ من المُضافِ فِعْلاً نحوُ قولِكَ: (بَلْ مَكَرْتُمُ اللَّيلَ والنَّهارَ)، و(زيدٌ لَدٌّ في الخِصامِ) و(تَرَبَّصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ)، وما أَشْبَهَ ذلكَ. وإذا كانَتِ الإضافةُ هذا أَصْلُها باتِّفاقٍ، فالأَصْلُ بَقاءُ مَعْنَاها، وَعَدَمُ نَسْخِهِ بمَعْنًى آخَرَ. هذا ما يُعْتَذَرُ به عَمَّا يَرِدُ عليه) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ١١/٤).

والإشْكالُ الثَّاني في هذا البابِ هو قولُ النَّاظمِ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٣٠/٣):-

(*) الصَّوابُ: إِحْداهما.

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

أَشارَ النَّاظمُ هنا الى أَنَّ من الأَسماءِ اللَّازِمةِ للإِضافةِ هي (أَي)، وتُضافُ الى النَّكِرَةِ بلا شَرْطٍ، وتُضافُ الى المعرِفةِ بِشَرْطِ إِفْهامِ تَثْنِيَةٍ نحو: (أَيُّ الرَّجُلَيْنِ)، أَو (أَيُّهُما)، أَو جَمْعٍ نحو: (أَيُّ الرِّجالِ أَو أَيُّهُمْ). ولا تُضافُ (أَيٌّ) الى مُفْرَدٍ؛ لأَنَّها بمَعْنى بَعْضُ المَعْرِفَةِ (ابنُ النَّاظِم، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، الصفحات ٢٨٣-٢٨٤). فلا يُقالُ: (أَيُّ زيدٍ عِنْدَكَ). ويُسْتَثْنى من ذلكَ وجْهانِ:-

الأَوَّلُ:- أَنْ تَتَكَرَّر (الوَرْديّ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٣٩٤/٢) (أَيٌّ) مَعْطُوفةً بالواوِ، كقولِهِ:-

" **أَيِّي وأَيُّكَ فارسُ الأَحزابِ** "

(أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي، ٢٠١٥م، صفحة ١٠٢٤/٢)

والثَّاني من الوُجُوهِ: أَنْ قَصَدَ الأَجزاءَ، كقولِنا: (أَيُّ زيدٍ أَحْسَنُ)، والمعنى: (أَيُّ أَجْزائِهِ)، والى هذا النَّاظمُ بقولِهِ:- (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٣٠/٣) (أَو تَنْوِ الأَجْزَا) (المُرَادي، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، الصفحات ٣٩٦/١-٣٩٧).

إِلَّا أَنَّ على النَّاظمِ هنا دَرَكاً وهو:- (أَنَّ هذا التَّكرارَ لم يُبَيِّنْ على أَيِّ وَجْهٍ يكُونُ؟ فقد يُمكنُ أَنْ يُفْهَمُ على أَنَّهُ بغَيْرِ عَطْفٍ، كقولكَ مثلاً: (أَيِّي وأَيُّكَ قائمٌ؟)، أَو بحَرْفِ عَطْفٍ غَيْرِ الواوِ نحوُ: (أَيِّي فأَيُّكَ)، أَو(أَيِّي ثُمَّ أَيُّكَ)؟ وما أَشْبَهَ ذلكَ من حُرُوفِ العَطْفِ. وذلكَ كُلُّهُ غَيْرُ صَحِيْحٍ، وإِنَّما التَّكرارُ مَخْصُوصٌ بالواوِ وحْدَها من حُرُوفِ العَطْفِ، فلا يَجُوزُ أَنْ تقُولَ: (أَيِّي فأَيُّ زيدٍ أُكْرِمُ؟) ولا (أَيِّي ثُمَّ أَيُّ زيدٍ أَفْضَلُ؟)، وإِنَّما يَجُوزُ ذلكَ مع الواوِ؛ لأَنَّ المُفْرَدَيْنِ مع الواوِ في حُكْمِ الاسْمِ المُثَنَّى بخلافِ غَيْرِها، وذلكَ من حيثُ كانتْ لا تُعْطي رِتْبَةً، وإِنَّما تُعْطي مُجَرَّدَ الجَمْعِ من غَيْرِ زيادةٍ، فصَارتْ كالتَّثْنِيةِ. وأَمَّا غَيْرُها من الحُرُوفِ فإِنَّما يَقْتَضي تَفْريقَ المعطُوفِ من المعطُوفِ عليهِ ولو في الرُّتْبَةِ الزَّمانيَّةِ، فلم يُرادِفِ المُفْرَدَانِ مع غَيْرِ الواوِ، فصارَ كُلُّ اسْمٍ عُطِفَ بغَيْرِها لهُ حُكْمٌ نَفْسُهُ، فامْتَنَعَ العَطْفُ ههنا بما عدا الواوِ، وكلامُ النَّاظمِ لا يُعْطي شَيْئاً من هذا، فكانَ مُعْتَرَضاً) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ١١١/٤، ١١٢).

واعْتَذَرَ الشَّاطبيُّ عنِ المُصَنِّفِ في هذه المسْأَلةِ بالقولِ من:- (أَنَّ تَأَتِّي التَّكرارِ في مَحْصُولِ الاعْتِيادِ إِنَّما يَحْصُلُ مع العطْفِ، والواوُ أَصْلُ البابِ، فهو الذي يَسْبُقُ للأَذْهانِ، فَتَرَكَ ذِكْرَهُ اتِّكالاً على فِهْمِهِ، وعلى أَنَّهُ لو قالَ عِوَضَ ذلكَ:-

ولا تُضِفْ لمُفْرَدٍ مُعَرّفِ أَيًّا، وكَرِّرْها بواوٍ تُضِفِ

أَو انْوِ الاجْزَا.....

لكانَ أَوْلى) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ١١٣/٤).

والإِشْكالُ الثَّالثُ في هذا البابِ يَتَمَثَّلُ في قولِ النَّاظمِ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٣٨/٣):-

فَصْلُ يَمِيْنٍ، واضْطِرَارَاً وُجِدَا بأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِـدَا

أَشارَ النَّاظمُ هنا الى جوازِ الفَصْلِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إِليه بثلاثةِ أَنواعٍ (المَكُودي، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م ، صفحة ١٧٤، ١٧٥) هي:-

الأَوَّلُ: الأَجنبي، أَي أَنْ يكُونَ الفاصِلُ أَجنبيَّاً عنِ المُضافِ إِليه، كقولِهِ:-

كما خُطَّ الكتابُ بِكَـفِّ يوماً يَـهُـوديٍّ يـقَـارِبُ أَو يـزِيْـلُ.

(ابنُ يَعِيْش، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، صفحة ٢٣٩/١)

ففَصَلَ بينَ (الكفِّ) و(اليهُودي) بالأَجْنبيّ وهو (يوماً)، وهو غيرُ معمُولٍ للمُضافِ.

والثَّاني: أَنْ يَفْصِلَ بينَ المُضافِ والمُضافِ إِليه بالنَّعْتِ، كقولِهِ:-

نَجَوْتُ وقد بَلَّ المُراديُّ سَيْفَهُ من ابنِ أَبي - شيخِ ألأباطحِ - طالبِ .

(ابنُ النَّاظِم، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٢٩٢)

والثَّالثُ: الفَصْلُ بين المُضافِ والمُضافِ إليه بالنِّداءِ، كقولِ الشَّاعرِ:-

وِفاقُ(كَعْبُ) بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لكَ من تَعْجِيْلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرِ.

(أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي، ٢٠١٥م، صفحة ١٠٧٤/٣)

ففَصلَ بين المُضافِ وهو(وِفاق)، والمُضافِ إليه وهو(بُجَيْر) بالنِّداء وهو(كعبُ)، والأَصلُ: وِفاقُ بُجَيْرٍ يا كَعْبُ.

ويَرِدُ على بيتِ النَّاظمِ سُؤَالٌ وهو:- (أَنَّهُ إنَّما قَصَدَ هُنا الإتيانَ بما يُخالفُ الشُّرُوطَ، فكانَ من حَقِّهِ أَنْ يأْتيَ لكُلِّ شَرْطٍ خُولِفَ بمثالٍ من السَّماعِ، ولكنَّهُ لم يَفْعَلْ، وإنَّما أَتى بالأَمثلةِ للفَصْلِ بما هو ليسَ بمَعْمُولٍ للمُضافِ، وهو الأَجْنبيُّ، وتَرَكَ غَيْرَ ذلكَ، مع أَنَّهُ وُجِدَ الفَصْلُ بما هو ليسَ بمَنْصُوبٍ، بل بمَرْفُوعٍ، وهو مَعْمُولٌ للمُضافِ، أَو لغَيْرِهِ، فالمَعْمُولُ للمُضافِ قولُ الرَّاجزِ:-

ما إنْ وَجَدْنا للهوى من طِبِّ ولا جَهِلْنا قَهْرَ - وَجْدٌ - صَبِّ.

(ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٩٩٣/٢)

والمعْمُولُ لغَيْرِهِ ما أَنْشَدَهُ الفارسيُّ من قولِ الشَّاعرِ:-

أَنْـجَبَ أَيَّـامَ – والدهُ بـه ـ إِذْ نَجَــلاهُ، فَنِعْمَ مـا نَجَــلا.

(ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٩٩١/٢)

على تَأْويلِ: أَيَّامَ إِذْ نَجَلاه، ووالداه: فاعل أَنْجَبَ، وهو أَظْهَرُ التَّأْوِيْلَيْنِ في البيتِ،..... فكانَ أَوْلى أَنْ يَذْكِرَهُ، إِذْ كانَ تَتْمِيْماً لشَرْطِ نَصْبِ الفاصلِ، كما ذَكَرَ الأَجْنبيِّ تَتْمِيْماً لشَرْطِ كونِهِ مَعْمُولاً للمُضافِ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، الصفحات ١٨٩/٤-١٩٠).

واعْتَذَرَ الشَّاطبيُّ عن المُصَنِّفِ في هذه المسْأَلةِ من (أَنَّ إِتْيانَهُ بشُرُوطِ جوازِ الفَصْلِ هو المقصُودُ الأَعظمُ، وقد عُلِمَ أَنَّ ما نَخَلَّفَ فيه شَرْطٌ منها غيرُ جائزٍ في القياسِ، ولم يَبْقَ بعدَ ذلكَ إِلَّا التَّنْبيهُ على شُذُوذٍ إِنْ كانَ، وليسَ من ضروريَّاتِ هذا النَّظْمِ، فإِنْ أَتى بشَيءٍ من ذلكَ فبها ونِعْمَتْ، وإِلَّا فلا عَتْبَ عليهِ، وأَيْضاً فإِنَّ قولَهُ: (واضْطِراراً وُجِدا بأَجْنبيّ) تَنْبِيْهٌ على ما خالفَ الشَّرْطَيْنِ الأَولَيْنِ، وإِنَّما بَقَى عليه التَّنْبِيْهُ على ما خالفَ الثَّالثَ، ولم يَأْتِ في سماعٍ شُهِرَ نَقْلُهُ عندَ النَّحويينَ كما شُهِرَ غَيْرُهُ مِمَّا ذَكَرَ، أَعْني كونَ الفاصِلِ مَعْمُولاً للمُضافِ وهو مَرْفُوعٌ، فلَعَلَّهُ تَرَكَهُ لهذا) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، الصفحات ٤/١٩٠-١٩١).

ولم يَتْرُكِ الشَّاطبيُّ مجالاً للتَّعليقِ، فقد اعْتَذَرَ عنِ النَّاظمِ، وكانَ اعْتِذارُهُ في مَحَلِّهِ، فَضْلاً عن أَنَّ النَّاظمَ قد اسْتَوْفى الحَدِيْثَ عنِ الفَعْلِ المرفُوعِ في مُصَنَّفاتِهِ المعرُوفةِ، وأَتى على مسَائِلها، فأَغْناهُ ذلكَ عنِ الإِعادةِ هُنا في هذا المُخْتَصَرِ.

باب المُضاف الى ياءِ المُتَكَلِّمِ

آخِرُ موضُوعاتِ الإِضافةِ هي الإِضافةُ الى ياءِ المُتَكَلِّمِ، ويُؤْخَذُ على النَّاظمِ في هذا البابِ قولُهُ (ابن عقيل، بلا سنة، صفحة ٣/٤١):-

وَتُدْغَمُ اليَا فِيْه وَالوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍضُمَّ فَٱكْسِرْهُ يَهِنْ

أَشارَ النّاظمُ في هذا البيتِ الى حُكْمِ المُثَنَّى والجَمْعِ إِذا أُضِيْفَا الى ياءِ المُتَكَلِّمِ، وذلكَ في إِدْغامِ الياءِ في الياءِ في حالَتَي النَّصْبِ والجَرِّ. أَمَّا في حالةِ الرَّفعِ فإِنَّ المُثَنَّى لا ياءَ فيه حتَّى تُدْغَمَ في ياءِ المُتَكَلِّمِ، وكذلكَ لا تُقْلَبُ أَلفُ التَّثْنِيَةِ ياءً لِتُدْغَمَ في ياءِ المُتَكَلِّمِ. أَمَّا جَمْعُ المُذكَّرِ السّالمِ فإِنَّ الواوَ في حالةِ الرَّفعِ تُقْلَبُ ياءً، وتُدْغَمُ في ياءِ المُتَكَلِّمِ (الأَزْهَريّ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م، الصفحات ١٣٠-١٣١).

والإِشْكالُ الوارِدُ على النَّاظمِ في هذا البيتِ يَتَمَثَّلُ في قولِهِ:- (وتُدْغَمُ اليا فيه والواو)، فإِنَّ: (الياءَ والواوَ اللَّذَيْنِ يَقَّعانِ قَبلَ ياءِ المُتَكَلِّمِ يُدْغَمانِ في ياءِ المُتَكَلِّمِ. أَمَّا الياءُ فيجْتَمِعُ المَثلانِ فيُدْغَمُ الأَوّلُ في الثَّاني، فتَقُولُ: (قاضيَّ) و(غازيَّ)، و(مَرَرْتُ بابنيَّ). وأَمَّا الواوُ فلا يَصِحُّ إِدْغامُها في الياءِ وهي واوٌ، وإِنَّما حُكْمُها أَنْ تُقْلَبَ ياءً

للعِلَّةِ المُتَقَدِّمةِ(*)، وحِيْنَئِذٍ تُدْغَمُ في الياءِ، لا اَنْ تُدْغَمَ قَبْلَ القَلْبِ، إِذْ لا يُمْكِنُ ذلكَ، فكانَ حَقُّهُ أَنْ يُحَرِّرَ وَجْهَ العَمَلِ) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ١٩٩/٤).

لكنَّ الشَّاطبيَّ قد **اعْتَذَرَ** عنِ ابنِ مالكٍ من (أَنَّ إِدْغامَ الواوِ في الياءِ – وإِنْ كانَ لا يَصِحُّ ‘ِلَّا بَعْدَ القَلْبِ – أَطْلَقَ عليه إِدْغاماً، ولم يُشْعِرْ بالقَلْبِ، كما يُطْلِقُ عامةُ النَّحويينَ في الحَرْفَيْنِ المُتَقَارِبَيْنِ لَفْظَ الإِدْغامِ، من غَيْرِ أَنْ يُشْعِرُوا بقَلْبِ الأَوَّلِ حتَّى يَصِيْرَ مع الثَّاني مِثْلَيْنِ، إِذْ لا يَصِحُّ إِدْغامُ الحَرْفِ فيما ليسَ مِثْلَهُ، فلمَّا كانُوا يُسَامِحُونَ أَنْفَسَهُم في هذا القَدْرِ تَابَعَهُمُ النَّاظمُ فيما هو مِثْلُهُ، وأَيْضاً فإِنَّهُ أَطْلَقَ القَوْلَ بالإِدْغامِ، ولم يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الوُصُولِ إِليَهِ؛ إِذْ ليسَ مَوْضِعَهُ، وإِنَّما بَيَّنَهُ في (التَّصْرِيْفِ) فَمِنْهُ يُؤْخَذُ ذلكَ لا من هُنا) (الشَّاطِبيُّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ١٩٩/٤).

فَضْلاً عن هذا الاعْتِذارِ فإِنَّ هذه القاعدةَ من المُسَلَّماتِ في العَرَبيَّةِ، ولا يَخْفى على عالِمٍ مُتَضَلِّعٍ ومُتَبَحِّرٍ في العربيَّةِ كابنِ مالكٍ أَنْ يَغْفَلَ عن لَفْظَةِ (القَلْبِ) ثُمَّ الإِدْغامِ بالنِّسْبَةِ الى الواوِ، فلَعَلَّ الاخْتِصارَ قد دَفَعَهُ الى ذلكَ، على أَنَّهُ قد فَعَلَ هُنا ما فَعَلَهُ تماماً في (التَّسْهِيْل)، إِذْ قالَ هُناكَ:- (ويُدْغَمُ فيها إِنْ كانَ ياءً أَو واواً) (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ١٦١).

فالنَّاظمُ قد ذَكَرَ لفظةَ (الإِدْغام) كما ذَكَرَها هُنا، لكنَّهُ فَسَّرَ ذلكَ في الشَّرْحِ بقولِهِ:- (..... لأَنَّهُ يَلْتَقي فيه الياءُ والواو، فَتُقْلَبُ الواوُ ياءً، ويُفْعَلُ بها منَ الإِدْغامِ.....) (أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي م.، بلا سنة، صفحة ٢٨٣/٣).

وكذلكَ قولُهُ (ابنُ مالكٍ، بلا سنة، صفحة ٩٩٧/٢):-

وَفِيْهِ أَدْغِمْ ياءً أَوْ واواً، وإِنْ ما قَبْلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهِنْ

فهذا البيتُ قَرِيْبٌ من بيتِ الأَلفيَّةِ، وليسَ فيه كَلِمَةُ (القَلْب) تماماً كما في الأَلفيَّةِ، لكنَّ النَّاظمَ عادَ وفَسَّرَ وذَكَرَ أَنَّ الإِدْغامَ لا يَتِمُّ إِلَّا بَعْدَ القَلْبِ، إِذْ يَقُولُ:- (وإِنْ كان واواً وَجَبَ إِبْدالُها ياءً لِيَصُحَّ الإِدْغامُ) (ابنُ مالكٍ، بلا

(*) معناه أَنْ تَجْتَمِعَ الواو والياءُ، وسُبِقَتْ إِحْداهُما بالسُّكُونِ، فتُقْلَبُ الواوُ ياءً وتُدْغَمُ في الياءِ.

سنة، صفحة ١٠٠٣/٢). فهذا دليلٌ على أَنَّ ما قَصَدَهُ النَّاظمُ بالإدْغامِ هُنا إنَّما يَكُونُ بَعْدَ القَلْبِ. فأَغْناهُ ما تَقَدَّمَ هُناكَ عن إعادَتِهِ هُنا، ولوكانَ النَّاظمُ قد عَمِلَ لهذه المَنْظُومَةِ شَرْحاً مُخْتَصَراً لتَخَلَّصَ من كُلِّ إشْكالٍ يَرِدُ عليه.

الخاتمة:

في نهاية البحث لابد من الوقوف على أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث في مسألة الاعتذار النحوي عند ابن مالك في هذا الباب من أبواب النحو، هذا الاعتذار الذي عرضه الشاطبي واعتذر به عن ابن مالك، والنتائج التي توصل اليها الباحث على ضربين:

الأَوَّلُ:- في جُمْلَةٍ من المَسَائِلِ المُعْتَذَرِ عَنْها وهي:-

- أَهْمَلَ النَّاظِمُ ذِكْرَ بَعْضِ المَعَاني الَّتي تَخْرُجُ إِلْيْها(مِنْ) خِلافَاً لِما ذَكَرَهُ في(التَّسْهِيْل)، من قَبِيْل: التَّعْلِيْل، والبَدَل، والمُجَاوَرَة، وٱنْتِهَاء الغَايَة، وهذا تَقْصِيْرٌ واضِحٌ.
- أَطْلَقَ النَّاظِمُ القَوْلَ بِمَجِيءِ(البَاءِ) بِمَعْنى(مِنْ) إطْلاقَاً عَامَاً، وَلَمْ يُحَدِّدْ أَيَّ مَعْنًى منْ مَعَاني(مِنْ) تَخْرُجُ إِلَيْها(البَاءُ)، وَتَقَعُ عَلَيْها.
- لَم يُحَدِّدِ النَّاظِمُ مَعْنًى مُعَيَّناً منْ مَعَاني(مِنْ) أَو(في) في عَمَلِ(مُذْ) و(مُنْذُ) في حَالَةِ الجَرّ.
- ذَكَرَ النَّاظِمُ شُرُوْطَ الفَصْلِ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْه بِما هو لَيْسَ بِمَعْمُوْلٍ للمُضَافِ، وهو الأَجْنَبِيُّ، وأَهْمَلَ ذِكْرَ الفَصْلِ بَيْنَ المَضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ بِما هو مَعْمُوْلٌ للمُضَافِ أَو لِغَيْرِهِ، وهو مَرْفُوْعٌ، وَلَيْسَ بِمَنْصُوْبٍ أَو مَجْرُوْرٍ.
- لمْ يُحَرِّرِ النَّاظِمُ عِبَارَتَهُ في مَسْأَلَةِ إِدْغَامِ (الوَاوِ) مَعَ (يَاءِ) المُتَكَلِّمِ، وَلمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ ذلكَ، فَأَطْلَقَ القَوْلَ، وَأَهْمَلَ التَّفْصِيْلَ.
- ٱشْتِرَاطُ النَّاظِمِ الجَزْمَ في جَوَابِ الطَّلَبِ مَعَ قَصْدِ الجَزَاءِ، وَسُقُوْطِ الفَاءِ، لكنْ وَرَدَ منَ الشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ ما خَالَفَ شَرْطَ النَّاظِمِ.

ثانياً: يتمثل في طبيعة الاعتذارات بصورة عامة، فالاعتذارات:

١. تعد وسيلة نحوية في الدفاع عن الآراء والأفكار النحوية التي يقولها أصحابها، وقد يكون ظاهرها مخالفاً لما قرره واتفق عليه النحويون.
٢. الاستدلال بالحجج والأدلة المنطقية والعقلية في الدفاع عن آراء العالم المعتذَر عنه.
٣. الإتيان بالشواهد الشعرية والنثرية التي تدعم الاعتذار النحوي.
٤. الثقافة الواسعة التي يجب أن يتحلى بها العالم المعتذِر – الشاطبي بحيث تمكنه من دفع ما يمكن دفعه من الاعتراضات والاشكالات التي قد ترد عليه.
٥. أظهرت هذه الاعتذارات الأسلوب الجزل الذي يتمتع به الشاطبي، وسبك الكلام، وحسن اختيار الألفاظ والمفردات وفخامتها.
٦. الاستطراد الواسع أحياناً في عرض الأشكال عن المسألة النحوية، والاعتذار عنها وهذا عائد الى سعة ثقافة الشاطبي.
٧. الدقة في تتبع بمحل وموارد الإشكال الذي يرد على الناظم، والاعتذار عنه.

المصادر

ابن عُصْفُورٍ (٦٦٩هـ) الأَشْبِيْلِيّ. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م-١٤٠٢هـ/١٩٨٢م). *شَرْح جُمَل الزَّجَّاجيّ*. (تَحْقِيْق: د. صاحب أَبو جناح، ج١-٢، المحرر) مُؤَسَّسَة دار الكُتُب للطِّباعةِ والنَّشْرِ، جامِعة المَوْصِل.

أَبو اسْحاق إِبْرَاهِيْم بن مُوسى الشَّاطِبيُّ. (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *المَقَاصد الشَّافِيَة* (المجلد الاولى). (تَحقيق: د. عبد الرَّحمن بن سُـــلَيْمان العُثَيْمِيْن، وزُملائِهِ، المحرر) مَكَّة المُكَرَّمة: مَعْهدُ البُحُوْثِ العِلْمِيَّة وإِحْيَاءُ التُّرَاثِ الإِسْلاميّ.

أَبو البَقاءِ أَيُّوبُ بنُ مُوْسى الحُسَيْنيّ الكَفَوِيّ (١٩٨٣م). (١٤١٩هـــ-١٩٩٨م). *الكُلِّيَّات* (المجلد الثانية). (قابَلَهُ وَوَضَعَ فَهارِسَهُ: د. عدنان دَرْوِيْش، ومُحَمَّد المَصْريّ، المحرر) بَيْرُوت – لُبْنان: مُؤَسَّسَة الرِّسالةِ للطِّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيْعِ.

أَبو الحَجَّاج يُوْسُف بن سُليمان بن عيسى الأَعْلم الشَّنْتَمَرِي. (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *النُّكت*. المملكة المَغرِبِيَّة: وِزارة الأَوْقاف والشُّؤُون الإِسْلامِيَّة.

أَبو الحَسَن سَعيد بن مَسْعَدَة الأَخْفَش الأَوْسَط. (١٤٣١هـ-٢٠١٠م). *مَعاني القُرْآن* (المجلد الثانية). القَاهِرة: مَكْتَبة الخَانَجي.

أَبو الحُسَيْن أَحْمَد بنُ فارسٍ بنِ زَكَرِيَّا الرَّازِيّ (٣٩٥هـ). (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). *مَقاييْس اللُّغَة*. (تَحْقِيْق: عبد السَّلام مُحَمَّد هارُون، المحرر) دار الفِكْرِ.

أَبو العَبَّاسِ أَحْمد بنُ الخُسَيْن بن أَحْمد بن أَبي المَعَالي ابنُ الخَبَّاز. (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). *الغُرَّة المَخْفِيَّة في شَرْحِ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّة* (المجلد الاولى). (تَحقيق: حامد مُحَمَّد العَبْدَلي، المحرر) بَغْداد: مَطْبَعة العاني.

أَبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأَسَديّ ابن بُرْهان. (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). *شَرْح اللُّمَع* (المجلد الاولى). (تَحقيق: د. فائِز فَارس، المحرر) الكويْت: السِّلْسِلة التُّرَاثِيَّة.

أَبو بكر مُحمد بن سَهل ابن السَّرَّاج النَّحْوِيّ البَغْداديّ. (١٤٢٩هـــ-١٩٩٩م). *الأُصُول في النَّحو* (المجلد الثانية). بَيْرُوت – لُبْنان: مُؤَسَّسة الرِّسَالة للطِّبَاعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيْعِ.

أَبو حَيَّانَ مُحَمَّد بن يُوسُف الغِرْناطِيّ الأَنْدَلُسيّ(٧٤٥هـــ). (٢٠١٠م). *البَحْر المُحِيْط* (المجلد الثالثة). (تَحْقِيْق: الشَّيْخ عادل أَحْمد عبد المَوْجُود وزُمَلائِه، المحرر) بَيْرُوت- لُبْنان: دار الكُتُب العِلْمِيَّة.

أَبو زيد عبد الرَّحمن بن عليّ بنِ صَالحٍ المَكُودي. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م). *شَرْح المَكُوْدي على الأَلْفِيَّة*. (تَحقيق: د. عبد الحميد هِنْداوي، المحرر) صَيْدا – بَيْرُوت: المَكْتَبة العَصْرِيَّة.

أَبو عبد اللَّـهِ بدرُ الدِّيْن مُحمَّدُ ابنُ الإمام جمال الدِّيْن مُحَمَّد بن مالكٍ ابنُ النَّاظِم. (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *شَرْح ابن النَّاظم على أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكٍ* (المجلد الاولى). (تحقيق: مُحَمَّد باسل عُيُون السَّوْدِ، المحرر) بَيْرُوت- لُبْنان.

أَبو عبدِ اللَّـهِ مُحمَّد جَمال الدِّيْن بن عبد اللَّـهِ بن عبد اللَّـهِ ابنُ مالكٍ. (بلا سنة). *شَرْح الكَافِيَّة الشَّافِيَّة*. (تَحقيق: د. عبد المُنْعِم أَحْمد هَرِيْدي، المحرر) مكَّة المُكَرَّمة: دار المَأْمُوْن للتُّرَاثِ.

أَبو عليّ عُمَرُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عُمَرَ الأَزْديّ (٦٤٥هـ) الشَّلُوبِيْني. (بلا سنة). *شَرْح المُقَدَّمةِ الجَزُوليَّة*. (دِراسة وَتَحْقِيْق: د. تُرْكي بنِ سَهْو بنِ نَزال العُتَيْبي، المحرر) المَمْلكة العَرَبِيَّة السُّعُود: مَكْتَبَة الرُّشْدِ للنَّشْرِ والتَّوْزِيْع.

أَبو مُحَمَّد عبدُ اللّهِ جمالُ الدِّيْنِ بنُ هِشامٍ (٧٦١هـــ) الأَنْصاري. (٢٠٠٩م). *أَوْضح المَسالكِ الى أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكِ*. (تَحْقِيْق: محمَّد مُحيي الدِّيْن عبد الحَمِيْد، المحرر) القاهِرة: دار الطَّلائِع للنَّشْرِ والتَّوْزِيْعِ.

أَبو مَنْصُورٍ مُحَمَّد بنُ أَحْمد الأَزْهَري(٣٧٠هـــ). (د.ت). *تَهْذِيْب اللُّغَة*. (تَحْقِيْق: مُحَمَّد علي النَّجَّار، المحرر) دار الصَّادق للطِّباعةِ والنَّشْرِ.

الجُرْجَاني، عبد القَاهِر بن عبد الرَّحمن بن مُحمَّد. (١٩٨٢م). *المُقْتَصِد في شَرْح الإِيْضَاح*. بغداد: دار الرَّشِيْد للنَّشْرِ.

السَّيِّد الشَّرِيْف عليّ بن مُحَمَّد بن عليّ السَّيِّد الزَّيْن أَبو الحَسَن الحُسَيْني الجُرْجاني الحَنَفي(٨١٦هـ). (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). *التَّعْرِيْفات* (المجلد الاولى). (تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: د. عبد الرَّحْمن عُمَيْرَة، المحرر) بَيْرُوت -لُبْنان: عالم الكُتُب.

الشَّيْخ صالح عبد السَّمِيْعِ الأَبي (٦٧٢هـ) الأَزْهَريّ. (١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م). *الكواكب الدُّرِّيَّة شَرْح مَنْظُوْمة الأَلْفِيَّة* (المجلد الاولى). (تَحْقِيْق: د. عبد الحَمِيْد هِنْداوي، المحرر) القاهِرَة: دار الآفاق العَرَبِيَّة.

العَلَّامة الرَّاغب الأَصْفَهاني (٤٢٥هـ). (د.ت). *مُفْردات أَلْفاظِ القُرْآن*. (تَحْقِيْق: صَفْوان عَدنان داوودي، المحرر) بَيْرُوت: دار القلم، دِمَشْق، الدَّار الشَّامِيَّة.

بَدْرُ الدِّيْن الحَسَن بنُ قَاسِم المُرَادِيّ المُرَادي. (١٤٣٢هـ-٢٠١١م). *تَوْضِيْح المَقَاصِد والمَسَالكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكٍ*. (تَحقيق: أَحْمَد مُحَمَّد عَزُّوز، المحرر) صَيْدا- بَيْرُوت- لُبْنَان.

بَهاءُ الدِّيْن عبد اللَّـــهِ بن عقيلِ العُقَيْلي الهَمْدَاني ابن عقيل. (بلا سـنة). *شَـرْح ابن عقيل على أَلْفِيَّة ابن مالكٍ*. (تَحقيق: مُحَمَّد مُحيي الدِّيْن عبد الحميد، المحرر) أَرْبيل- العِراق: مَكْتَبَة الهِداية.

تقي الدِّيْن إِبْرَاهيم بنُ الحُسَيْنِ النِّيْلي. (١٤١٥هـ). *الصَّفْوة الصَّفِيَّة في شَرْحِ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّة* (المجلد الاولى). (تَحقيق: د. مُحْسِن بن سالم العُمَيْرِي، المحرر) مَكَّة المُكَرَّمة: مَطَابع جامعة أُمّ القُرى.

جمال الدِّيْن الحُسَين بن بَدر بن إِيَاز بن عبد اللـــه ابن إِيَاز البَغْدَادي. (١٤٣١هـ-٢٠١٠م). *المَحْصُول في شَرْح الفُصُول* (المجلد الاولى). عَمَّان: دار عَمَّار للنَّشْر والتَّوْزِيْع.

رِسَـالة الحُدُود النَّحْوِيَّة. (٢٠٠٥م). (تحقيق: زاهدة عبد اللَّـــه مُحَمَّد، المحرر) *مَجَلَّة التَّرْبِيَّةِ والعِلْمِ، المُجَلَّد(١٢)، العَدد(٣)*.

زَيْن الدِّيْن أَبو حَفْصٍ عُمَر بنُ مُظَفَّر (٧٤٩هـ) الوَرْديّ. (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). *شَرْح أَلْفِيَّة ابنِ مالكٍ (تَحْرِيْر الخَصَاصَة في تَيْسِيْر الخُلاصَة)* (المجلد الاولى). (تَحْقِيْق ودِراسة: د. عبد اللَّه بن عليّ الشَّلَّال، المحرر) المَمْلكة العَرَبِيَّة السعودية – الرياض : مَكْتَبة الرُّشْد، ناشِرُون.

شَمسُ الدِّيْن أَحْمد بنُ سُليمانَ (٩٤٠هـ) ابن كمال باشا. (بلا سنة). *أَسْرار النَّحو*. (تَحْقِيْق: د. أَحْمد حسن حامد، المحرر) عَمَّان: منْشُورات دار الفِكْر.

شِهاب الدِّيْن أَحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن البِجَائِي الأُبَّذي. (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *حُدُود النَّحو* (المجلد الاولى). (تَحقيق: د. خالد فَهْمي، المحرر) القَاهِرة: مَكْتَبة الآداب.

عبدُ اللهِ بن أَحمد ين علي الفَاكهي. (١٩٨٨م). *شَرْح الحُدُوْد النَّحْوِيَّة*. المَوْصل: جامعة المَوْصِل.

عليُّ بنُ عِيْسى الرُّمَّاني. (بلا سنة). *الحُدُود في النَّحو*. (تحقيق: بَتُول قاسم ناصر، المحرر) كليَّة الآداب، جامعة بغداد.

عَمرو بن عُثْمان بن قَنْبْر سِيْبويه. (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *الكِتَاب* (المجلد الثالثة). القَاهرة: مَكْتَبَة الخانَجي.

مُحِبُّ الدِّيْنِ مُحَمَّد بن يُوْسُف بن أَحْمَد نَاظِر الجَيْشِ. (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م). *تَمْهِيْد القَواعِد بِشَرْحِ تَسْهِيْل الفَوائِد* (المجلد الثانية). (تَحقيق: د. علي مُحَمَّد فاخر، وَزُمَلائِهِ، المحرر) القَاهِرة: دار السَّلام للطِّبَاعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيْعِ والتَّرْجَمةِ.

مُحَمَّد بن مكْرم ابن مَنْظُور (٧١١هـ). (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *لِسان العَرَب* (المجلد الاولى). (نَسَقَهُ وَعَلَّقَ عليه: علي شِيْري، المحرر) بَيْرُوت: دار إِحْياءِ التُّراثِ العَرَبيّ للطِّباعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيْعِ.

مُحَمَّد بن يُوْسُف أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي. (بلا سنة). *التَّذْيِيْل والتَّكْمِيْل في شَرْح التَّسْهِيْل*. دِمَشْق: دار القَلَم.

مُحَمَّد بن يُوْسُف بن عليّ أَبو حَيَّان الأَنْدَلُسِي. (٢٠١٥م). *مَنْهج السَّالكِ في الكلامِ على أَلْفِيَّةِ ابنِ مالكٍ* (المجلد الاولى). (تَحقيق: د. شَرِيْف عبد الكَريم النَّجَّار، ود. يس أَبو الهَيْجاء، المحرر) إِرْبد- الأُرْدُن: عالم الكُتُب للنَّشْرِ والتَّوْزِيْعِ.

مُوَفَّق الدِّيْنِ يَعِيْشُ بنُ عليّ ابنُ يَعِيْش. (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م). *شَرْح المُفَصَّل* (المجلد الثانية). (تَحقيق: د. إِبْرَاهيم مُحَمَّد عبد اللَّهِ، المحرر) القَاهِرة: دار سَعد الدِّيْن للطِّبَاعةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيْعِ.